2019

2018
نوفمبر

-
ت

الجمهورية التونسية

# وزارة العدل

مشروع ميزانية الدولة لسنة
2019 حسب الأهداف

# المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019

# الفهرس

**المحور الأول:التقديم العام** ..... 6

I.تقديم الوزارة والسياسة القطاعية ..... 6

1.إستراتيجية الوزارة ..... 6

2 .برامج الوزارة ..... 8

II.الميزانيـة وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط ..... 11

1.تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019 ..... 11

2.توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج ..... 13

**المحور الثاني:ابرامج الوزارة** ..... 18

**برنامج العـدل** ..... 20

I. تقديم البرنامج ..... 20

1.إستراتيجية البرنامج وخارطته ..... 20

*1.1إستراتجية البرنامج ..... 20*

*1.2خارطة البرنامج ..... 21*

2.التنزيل العملياتي لبرنامج العدل ..... 21

3.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج ..... 23

*3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج ..... 23*

*3.2 أنشطة البرنامج ..... 26*

II. ملخص ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 ..... 28

1.ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة ..... 28

الملاحق:مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العدل ..... 31

**برنامج السجون و الإصلاح** ..... 55

I. تقديم البرنامج ..... 55

1.إستراتيجية البرنامج وخارطته ..... 55

*1.1إستراتجية البرنامج ..... 55*

*1.2 خارطة البرنامج ..... 56*

2.التنزيل العملياتي للبرنامج ..... 57

3.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج ..... 58

*3.2- أنشطة البرنامج ..... 61*

II.ملخص ميزانية البرنامج و إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 ..... 62

1.ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة ..... 62

2. إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج السجون و الإصلاح ..... 64

الملاحق:مؤشرات قيس الأداء لبرنامج السجون و الإصلاح ..... 65

**برنامج القيـادة والمسـاندة** ..... 86

I. تقديم البرنامج ..... 86

1 إستراتيجية البرنامج وخارطته: ..... 86

*1.1 إستراتجية البرنامج:* ..... *86*

*1.2خارطة البرنامج:* ..... *86*

2.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج: ..... 90

*1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء البرنامج الفرعي:* ..... *90*

*2.2- أنشطة البرنامج الفرعي* ..... *93*

II.ملخص ميزانية البرنامج و إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 ..... 95

1.ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة ..... 95

2. إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة و المساندة ..... 96

الملاحق: بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة ..... 98

**مساهمة الفاعل العمومي في إطار أداء برنامج القيادة و المساندة** ..... 111

# مهمة العدل

# المحور الأول

# التقديم العام

# المحور الأول:التقديم العام

## I. تقديم الوزارة والسياسة القطاعية

### 1.إستراتيجية الوزارة

يشكل القضاء ركيزة أساسية للمجتمع الديمقراطي ودعامة لدولة القانون والمؤسسات وبذلك فهو الحامي للحريات والضامن للحقوق العامة والفردية. ومن هذا المنطلق فان القضاء لا يعد مجرد خدمة بسيطة تسدى للمواطنين اللذين هم في خلاف مع القانون، بل هو مرفق ينتفع به جميع الناس على اختلاف انتماءاتهم الحضارية والدينية والثقافية في ما يعرض لهم من مسائل في حياتهم الشخصية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها.

وتتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة ضمن التشكيلة الحكومية، وقد تم تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكل لها بموجب ذلك صلاحية صياغة وتنفيذ السياسة القضائية و إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بسير القضاء ومشاريع الاتفاقيات الدولية في الميدان القضائي كما تشارك في التفاوض بشأنها وتسهر على تطبيقها. ومن جهة أخرى تسهر وزارة العدل أيضا على حسن سير الخدمات العمومية القضائية والقيام بكل الأعمال الضرورية لتحسينها والنهوض بها، بالاعتماد على الهياكل والإدارات المنصوص عليها بالأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرّخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلّق بتنظيم وزارة العدل و المنقح والمتمم بالأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 06 أفريل 2018. كما تؤمن الوزارة سير ومراقبة أنشطة المهن القضائية ومساعدي القضاء في الحدود التي تسمح بها القوانين والتقاليد القضائية. وفي إطار تفعيل دور الإدارات الجهوية تمت مراجعة الإطار التشريعي المنظم لها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 395 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنظيم الإدارات الجهوية و الذي مكنها من المزيد من الصلاحيات خاصة فيما يتعلق بصيانة المحاكم و تجهيزها و متابعة إنجاز المشاريع المبرمجة على مستوى الجهة.

و في نفس السياق الرامي إلى النهوض بمرفق القضاء بمختلف مكونات الوزارة، وسعيا إلى العمل على تحسن الأداء و تحسين ظروف عمل الأعوان و تمكينهم من فرص الارتقاء في السلم الوظيفي، تم فتح الأفاق أمامهم من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 420 لسنة 2018 المتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي و ضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية.

كما تتولى وزارة العدل تطبيق السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين بالإضافة للمحافظة على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحيّة والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

و تتمثل الرؤية الإستراتيجية لوزارة العدل في هذه المرحلة في إرساء منظومة قضائية تدافع عن استقلال القضاء وتحمي استقلال السلطة القضائية، تستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز بيسر الإجراءات ونجاعتها. ومن أهم القيم التي تتمحور حولها الرؤية الإستراتيجية:

- تكريس مبدأ استقلال السلطة القضائية، وفرض احترام القانون على الكافة دون تمييز،
- الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها،
- العمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وقد وضعت الوزارة خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية للفترة المتراوحة بين 2016 و 2020 . تهدف إلى تفعيل الرؤية الإستراتيجية التي تم اعتمادها سنة 2014، والحرص على مواءمة مدّة الإصلاح مع المخطط الوطني للتنمية. وقد تمّ تحديد خمس نتائج مرجوة تتلاءم مع الأولويات الإستراتيجية المنصوص عليها في وثيقة الرؤية وهي كالتالي:

1. **استقلالية وسيادة السلطة القضائية**
2. **تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية**
3. **تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين**
4. **النفاذ إلى المعلومة**
5. **تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.**

وتتولى الوزارة تمويل خطة العمل بالتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية الإعانة.

و بالرغم من الضغوطات التي تواجهها المالية العمومية نتيجة لارتفاع كتلة الأجور و تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، فقد تم رسم أهداف واضحة و رصد الإعتمادات اللازمة لصيانة البنية التحتية للعديد من المحاكم وبعث محاكم جديدة قصد تقريب مرفق القضاء من المواطن. وقد شهدت سنة 2017 عملا ميدانيا مكثفا لهياكل الوزارة شمل جميع مكونات المرفق العدلي بمختلف ولايات الجمهورية قصد إرجاع الثقة في الكفاءات والمؤسسات القضائية والعمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

وفي إطار تكريس منظومة التصرف العمومي القائم على تحقيق الأداء، أولت وزارة العدل جداول القيادة وجداول المتابعة أهميّة قصوى بالإضافة إلى دعم منظومة الإحصاء والشروع في الرقمنة.

كما حرصت الوزارة خلال تنفيذها لميزانية 2017 على إنجاز عدة مشاريع لتحسين ظروف الإقامة بالمؤسسات السجنية و الإصلاحية سواء فيما يتعلق بتحسين نوعية الأكلة و ظروف الإقامة و دعم برامج التكوين داخل الفضاءات السجنية إضافة إلى تعهد و صيانة عدة و حدات سجنية و بناء سجون جديدة على غرار سجن بلي و سجن باجة.

وعموما فقد تميّزت سنة التصرف 2017 بالتركيز على تكريس ثقافة تحقيق النتائج رغم محدودية الاعتمادات المرسمة ورغم حاجة القطاع إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجال مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وحل الإشكاليات والنزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار بالبلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل تتحمل مع شركائها مسؤولية تنفيذ إستراتيجيتها وخاصة المجلس الأعلى للقضاء والجمعيات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والوزارات الأخرى ذات العلاقة.

## 2 .برامج الوزارة

اعتمادا على منهجية التصرف حسب الأهداف تم ضبط برامج مهمة العدل بحصرها في برنامجين عمليين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة و برنامج مساندة وفقا لما يلي:

- **البرنامج الأول: العـدل**
- **البرنامج الثاني: السجون والإصلاح**
- **البرنامج الثالث: القيادة و المساندة**

كما تم ضبط البرامج الفرعية لكل برنامج و تحديد الهياكل المتدخلة في كل برنامج بتقسيم هياكل الوزارة حسب طبيعة نشاطها و توزيعها على هذه البرامج.

# هيكلة الوزارة حسب البرامج و البرامج الفرعية

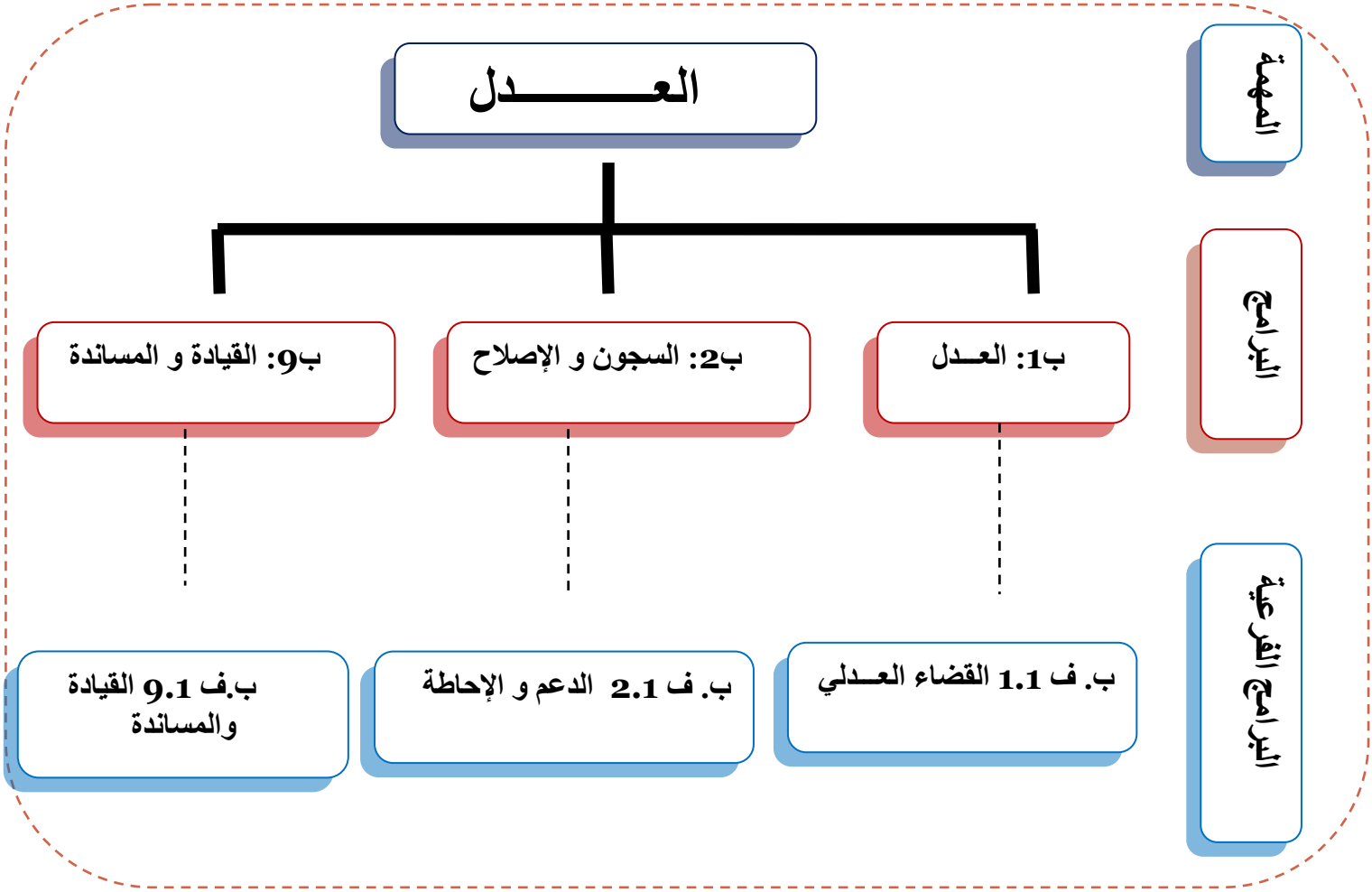

# الهياكل المتدخلة في البرامج

| البرامج | العدل | السجون و الإصلاح | القيادة والمساندة |
|---|---|---|---|
| الهياكل التابعة | - محكمة التعقيب<br>- محاكم الحق العام<br>- المحكمة العقارية وفروعها<br>- المعهد الأعلى للقضاء<br>- المعهد الأعلى للمحاماة | - مؤسسة السجون والإصلاح<br>- المدرسة الوطنية للسجون والإصلاح<br>- المؤسسات السجنية<br>- مراكز إصلاح الأطفال الجانحين | - الإدارات المركزية<br>- الإدارات الجهوية<br>- مركز الدراسات القانونية والقضائية<br>- ديوان مساكن القضاة وأعوان الوزارة |

ويتولى رئيس كل برنامج تحديد الأهداف الإستراتجية ومؤشرات قيس الأداء لتقييم النتائج المحققة وذلك على النحو التالي:

| البرامج | عدد البرامج الفرعية | عدد الأهداف | عدد المؤشرات |
|---|---|---|---|
| العدل | 1 | 3 | 9 |
| السجون والإصلاح | 1 | 3 | 9 |
| القيادة و المساندة | 1 | 4 | 6 |
| المجموع | 3 | 10 | 24 |

## II.الميزانيـة وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط

### 1.تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019

بالاعتماد على منشور السيد رئيس الحكومة عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012 المتعلق بالقدرة على الأداء للسياسات العمومية ومنشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16أفريل 2018 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019، وبعد مناقشة مشروع ميزانية الوزارة ومختلف الهياكل والمؤسسات تحت الإشراف ، تم الاتفاق على أن تبلغ جملة ميزانية الوزارة في حدود **655,660 مليون دينار** مقابل 591,578م.د خلال تصرف سنة 2018 أي بزيادة قدرها 64,082 م.د تمثل نسبة 10,8% . مع الإشارة و أن كتلة الأجور تستأثر بالجزء الأكبر من هذه الزيادة وخاصة تفعيل الزيادة العامة في الأجور .في حين شهدت الاعتمادات المخصصة للتنمية انخفاض بحوالي 5 مليون دينار على مستوى الدفع. بالرغم من حاجة الوزارة لتدعيم الموارد اللوجستية وضعف البنية التحتية إلى جانب التوجهات العامة للدولة بخصوص التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد لمقاومة الإرهاب والتهريب وضرورة تدعيم الوزارات ذات العلاقة على غرار وزارة العدل في بعديها القضائي و السجون والإصلاح.

أما بخصوص الانتدابات فقد تم الاتفاق بانتداب 700 عون سجون وإصلاح قصد التكوين بالمدرسة الوطنية للسجون و الإصلاح و100 ملحق قضائي قصد التكوين بالمعهد الأعلى للقضاء، في حين تم رفض بقية طلبات الانتدابات والمبرمجة لتدعيم المحاكم المحدثة أخيرا، باعتبار الظرف الاقتصادي الصعب الذي للبلاد .

وتتوزع الإعتمادات حسب الجداول التالية:

**جدول عدد1: تطور ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| النفقات | انجازات 2017 | قانون المالية 2018 .(1) | تقديرات 2019 | | نسبة التطور | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | تعهد | دفع (2). | المبلغ (1)-(2) | النسبة (1)/((1)-(2)) |
| **نفقات التصرف** | | | | | | |
| **على موارد الميزانية** | **464839** | **516578** | **585660** | **585660** | **69082** | **13.4%** |
| التأجير العمومي | 396255 | 450181 | 514250 | 514250 | 64069 | **14.2%** |
| وسائل المصالح | 59375 | 58463 | 60255 | 60255 | 1792 | **3.1%** |
| التدخل العمومي | 9208 | 7934 | 11155 | 11155 | 3221 | **40.6%** |
| **نفقات التنمية** | **67028** | **75000** | **177292** | **70000** | **-5000** | **-6.7%** |
| **الاستثمارات المباشرة** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| على موارد الميزانية | 66728 | 74650 | 176842 | 69550 | -5100 | **-6.8%** |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | |
| **التمويل العمومي** | | | | | | |
| على موارد الميزانية | **300** | **350** | **450** | **450** | 100 | **28.6%** |
| | 531867 | 591578 | 762952 | 655660 | 64082 | **10.8%** |

**رسم بياني عدد 1: تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة**

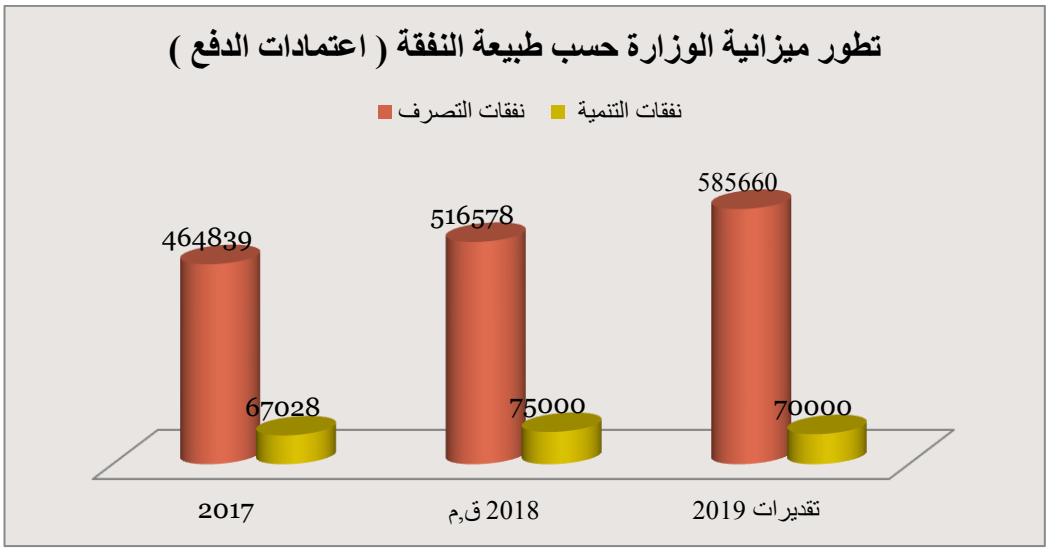

جدول عدد2: تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

| تطور نفقات الوزارة حسب البرامج | انجازات 2017 | قانون المالية 2018 | تقديرات 2019 | | نسبة التطور | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | تعهد 2019 | دفع 2019 | المبلغ | النسبة |
| العدل | 228736 | 259155 | 336818 | 292951 | 33796 | 13.0% |
| السجون والإصلاح | 274199 | 294224 | 377450 | 322150 | 27926 | 9.5% |
| القيادة و المساندة | 28882 | 38199 | 48684 | 40559 | 2360 | 6.2% |
| **المجموع** | **531817** | **591578** | **762952** | **655660** | **64082** | **10.8%** |

رسم بياني عدد 2: تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج

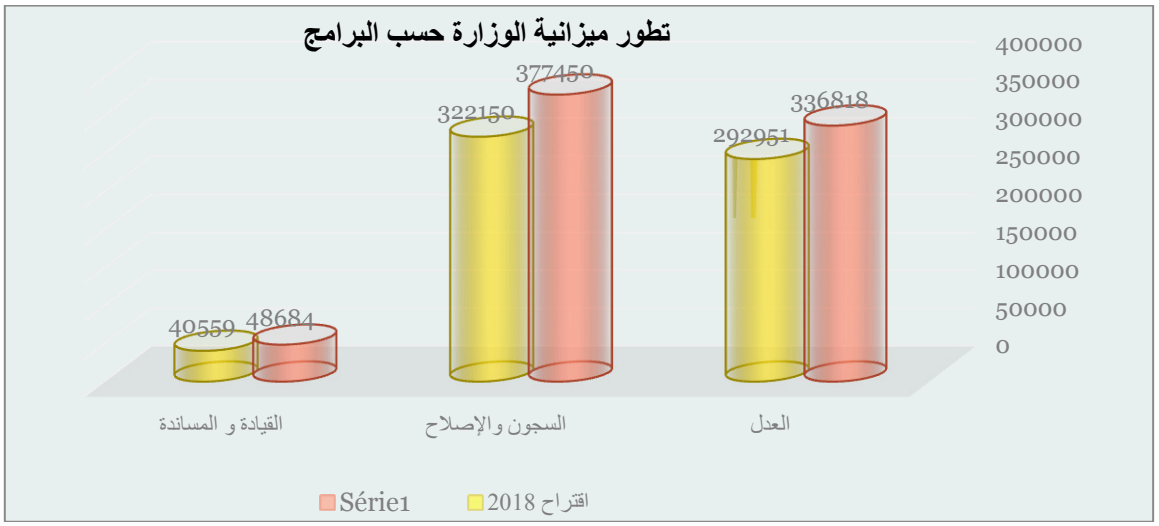


## 2.توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج

انخرطت وزارة العدل هذه السنة في الدفعة الأخيرة من الوزارات (وزارات السيادة) لإعداد الميزانية حسب الأهداف وتتوزع الاعتمادات المقترحة لسنة 2019 بين البرامج حسب الأنشطة التي تم ضبطها لتحقيق الأهداف المرسومة مع مراعاة إمكانيات ميزانية الدولة ، على النحو التالي:

## جدول عدد 3: توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

| البرامج<br>حسب طبيعة النفقة | البرامج | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | العدل | السجون والاصلاح | القيادة و المساندة | |
| **نفقات التصرف** | **264254** | **286150** | **35256** | **585660** |
| **التأجير العمومي** | **248345** | **244844** | **21061** | **514250** |
| الوزارة | 248010 | 243944 | 21039 | 512993 |
| المؤسسات | 335 | 900 | 22 | 1257 |
| **وسائل المصالح** | **10386** | **38556** | **11313** | **60255** |
| الوزارة | 9924 | 400 | 11086 | 21410 |
| المؤسسات | 462 | 38156 | 227 | 38845 |
| **التدخل العمومي** | **5523** | **2750** | **2882** | **11155** |
| الوزارة | 5478 | 2010 | 2860 | 10348 |
| المؤسسات | 45 | 740 | 22 | 807 |
| **نفقات التنمية** | **28697** | **36000** | **5303** | **70000** |
| ***الاستثمارات المباشرة*** | | | | |
| على الميزانية | 28697 | 36000 | 4853 | **69550** |
| على القروض الخارجية | | | | |
| ***التمويل العمومي*** | | | | |
| على الميزانية | | | 450 | **450** |
| **المجموع** | **292951** | **322150** | **40559** | **655660** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 3: توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج

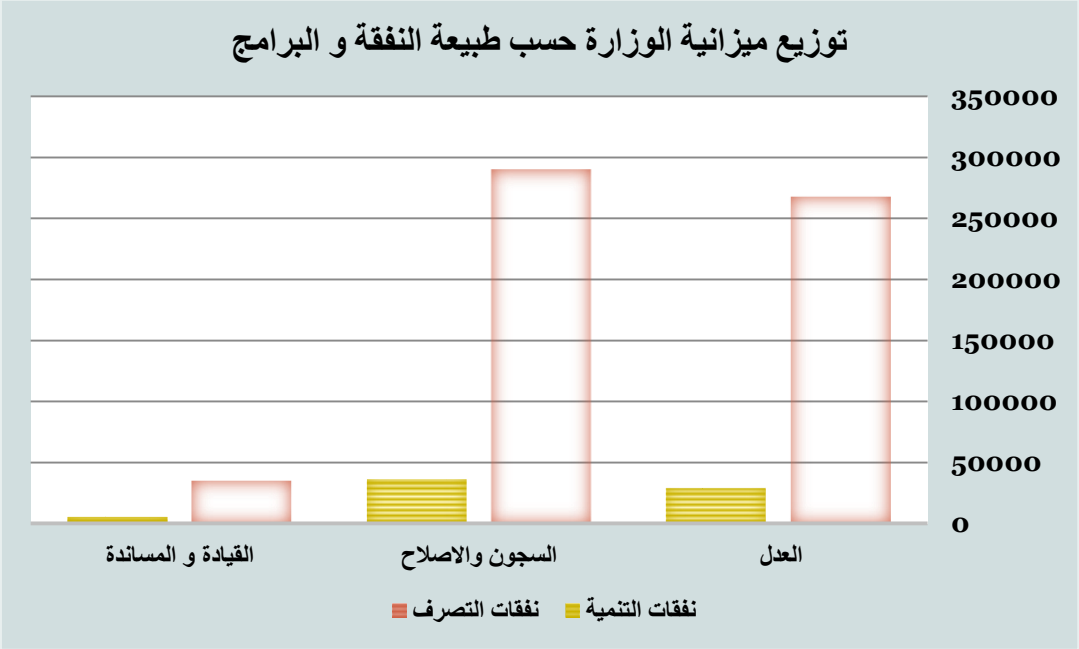


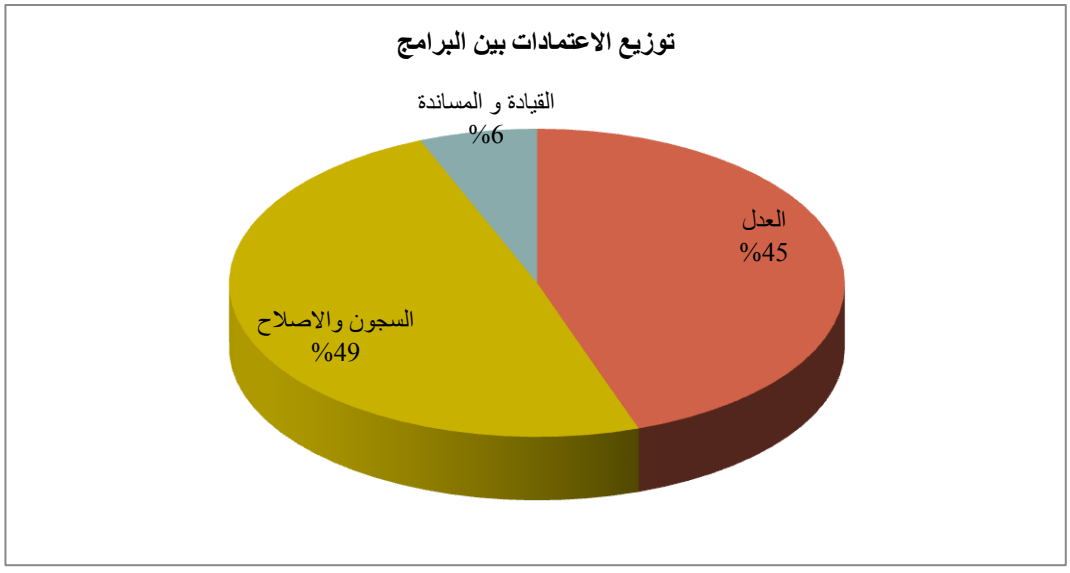

## 3. تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة

**جدول عدد4: إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة:**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة:ألف دينار

| النفقات | إنجازات | | | قانون المالية 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **نفقات التصرف** | | | | | | | |
| **على موارد الميزانية** | **334825** | **374633** | **423652** | **476806** | **585660** | **643668** | **707449** |
| التأجير العمومي | 310907 | 346599 | 395367 | 448929 | 514250 | 565675 | 622243 |
| وسائل المصالح | 19355 | 19924 | 19874 | 20748 | 60255 | 66281 | 72909 |
| التدخل العمومي | 4563 | 8110 | 8412 | 7129 | 11155 | 11713 | 12298 |
| **على الموارد الذاتية للمؤسسات** | **41238** | **42292** | **41186** | **39772** | **0** | **0** | **0** |
| التأجير العمومي | 824 | 995 | 889 | 1252 | 0 | 0 | 0 |
| وسائل المصالح | 39663 | 40483 | 39502 | 37715 | 0 | 0 | 0 |
| التدخل العمومي | 751 | 814 | 796 | 805 | 0 | 0 | 0 |
| **نفقات التنمية** | **15178** | **39774** | **66978** | **75000** | **70000** | **91000** | **118300** |
| على موارد الميزانية | 15178 | 39774 | 66978 | 75000 | 70000 | 91000 | 118300 |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | | |
| على الموارد الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | |
| الميزانية بدون اعتبار الموارد | **391241** | **456700** | **531817** | **591578** | **655660** | **734668** | **825749** |
| الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تم الاتفاق على تحديد نسبة زيادة عامة مفصلة كما يلي :

- **التأجير العمومي**: 10 % لمجابهة كلفة الانتدابات لخرجي مدارس التكوين والترقيات إلى جانب التعديل الآلي لجريات التقاعد دون اعتبار الزيادة العامة للأجور التي لم يتم تحديدها بعد.
- **وسائل المصالح** : 10 % لمجابهة كلفة الإحداثات الجديدة للمحاكم والسجون والإصلاح وكذلك الارتفاع الحاصل في الأسعار الناتج عن التضخم.

- **التدخل العمومي** : في حدود 5% لخلاص نفقات التدخل في الميدان الاجتماعي و الثقافي بالإضافة لخلاص منح تنفيل الأعوان ومساهمات تونس في المنظمات الدولية خاصة بعد تدني قيمة الدينار.
- **ميزانية التنمية**: في حدود 30 % سنويا وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الوزارة تجاه مقاولات الأشغال خاصة وأنه تم التعهد ببناء العديد من المشاريع الكبرى من محاكم وسجون لتحسين البنية التحتية للهياكل و المؤسسات التي تحت تصرف الوزارة.

بحيث يقترح أن تبلغ معدل الزيادة العامة لميزانية الوزارة خلال الثلاث سنوات القادمة في حدود 12 % **دون اعتبار الزيادة العامة في الأجور** التي لم يتم الاتفاق حولها بعد.

# المحور الثانى

# برامج الوزارة

# برنامج العدل

# برنامج العـــدل

## I. تقديم البرنامج

يرأس البرنامج السيد الطيب راشد " الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتونس"

### 1.إستراتيجية البرنامج وخارطته

#### 1.1 إستراتجية البرنامج

تبّنت وزارة العدل رؤية إستراتيجية تم من خلالها تحديد التوجهات العامة وأولويات الإصلاح في قطاع العدل بتونس وذلك بالتشاور مع الأطراف المتدخلة في المجال.

وقد ارتكزت تلك الرؤية على خمسة محاور أساسية تتعلّق بالمسائل التالية:

1- حرية واستقلالية السلطة القضائية.
2- رفع معايير أخلاقيات المهنة للمنظومة القضائية.
3- تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين.
4- النفاذ إلى العدالة.
5- تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.

وقد استند برنامج العدل لتحديد أولويات المرحلة القادمة على تلك المحاور التي تمت ترجمتها في ثلاثة أهداف لما لها من اتّصال وثيق بالتزام الوزارة بمواصلة عملية إصلاح النظام القضائي.

واعتبارا لأهمية التقليص في آجال البت في القضايا لما له من تأثير مباشر على مردودية القطاع، تم إفراد هذا الطلب بهدف خصوصي ببرنامج العدل وذلك قصد توفير كل المستلزمات المادية والمعنوية للنهوض بالقطاع بما في ذلك الخدمات المسداة من قبل المحكمة العقارية وخاصة في ما يتعلق بالمسح العقاري ودوره في دفع العجلة الاقتصادية بالبلاد .

كما تم تخصيص هدف ثان قصد تطوير جودة الخدمات القضائية وتدعيمها في جميع مراحلها وتحسن أداء مختلف الهياكل وذلك بتوفير كل المستلزمات المادية والمعنوية و توفير التكوين اللازم لكل المتدخلين في الشأن القضائي، بالإضافة إلى تحسين الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد وتحسين نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال. إذ تسعى الوزارة إلى العمل على إدخال موجبات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة حيّز التطبيق من خلال توفير جميع المتطلبات والترتيبات اللوجستية.

واعتبارا لأهمية تأهيل وتعصير مرفق القضاء بالإضافة إلى حماية مقرّاته في تحقيق الرفع من جودة الخدمة القضائية فقد تم إدراج هدف خصوصي يتعلق بضرورة تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها حيث لا يمكن

تحقيق الأهداف الإستراتجية للوزارة دون تحسين ظروف العمل بالمحاكم وحماية الإطار القضائي وتأمين المقرات وكذلك المعطيات عبر رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد

### 1.2 خارطة البرنامج

يضم برنامج العدل كل محاكم الحق العام بالإضافة إلى المحكمة العقارية و فروعها داخل الجمهورية ومؤسسة المعهد الأعلى للقضاء بالإضافة إلى المعهد الأعلى للمحاماة. و يتكون من برنامج فرعي واحد.

| البرنامج1 | العـــــدل | |
|---|---|---|
| البرامج الفرعية | ب.ف.1.1 القضاء العـدلي | |
| الهياكل المتدخلة | الإدارات المركزية | - محكمة التعقيب (1)<br>- الإدارة العامة للشؤون القضائية |
| | الهياكل الجهوية | - محاكم الاستئناف (15)<br>- المحاكم الابتدائية (28)<br>- محاكم الناحية (87)<br>- المحكمة العقارية وفروعها (18) |
| | المؤسسات العمومية | -المعهد الأعلى للقضاء (1)<br>-المعهد الأعلى للمحاماة ( 1) |

## 2.التنزيل العملياتي لبرنامج العـدل

تم الشروع خلال تصرف سنة 2018 في دراسة التنزيل العملياتي للبرامج إلى برامج فرعية ووحدات عملياتية ليصبح البرنامج أكثر وضوحا وتجانسا قصد تحديد سلسلة المسؤوليات و الأنشطة بهدف تحسين أداء البرامج والوقوف على مواطن الضعف لمعالجتها.

وينبثق عن الوظائف الرئيسية لبرنامج العدل مبدئيا برنامج فرعي وحيد: "القضاء العدلي". و يمثل هذا البرنامج الفرعي المستوى العملياتي الأول لتفويض المسؤولية. و على إثر ذلك يتم تنزيل أداء البرنامج على مستوى

الوحدات العملياتية المنضوية ضمنها والمكلفة بتجسيد المسؤوليات المنبثقة عن البرنامج الفرعي وسيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة للبرنامج.

و تجدر الإشارة أن إلى أن أغلب الوزارات لم تتمم هذه المهمة باعتبار صعوبتها ودقتها. لذا تم إرجاء العمل بالتنزيل العملياتي إلى السنة القادمة و الاكتفاء بخارطة الوحدات العملياتية.

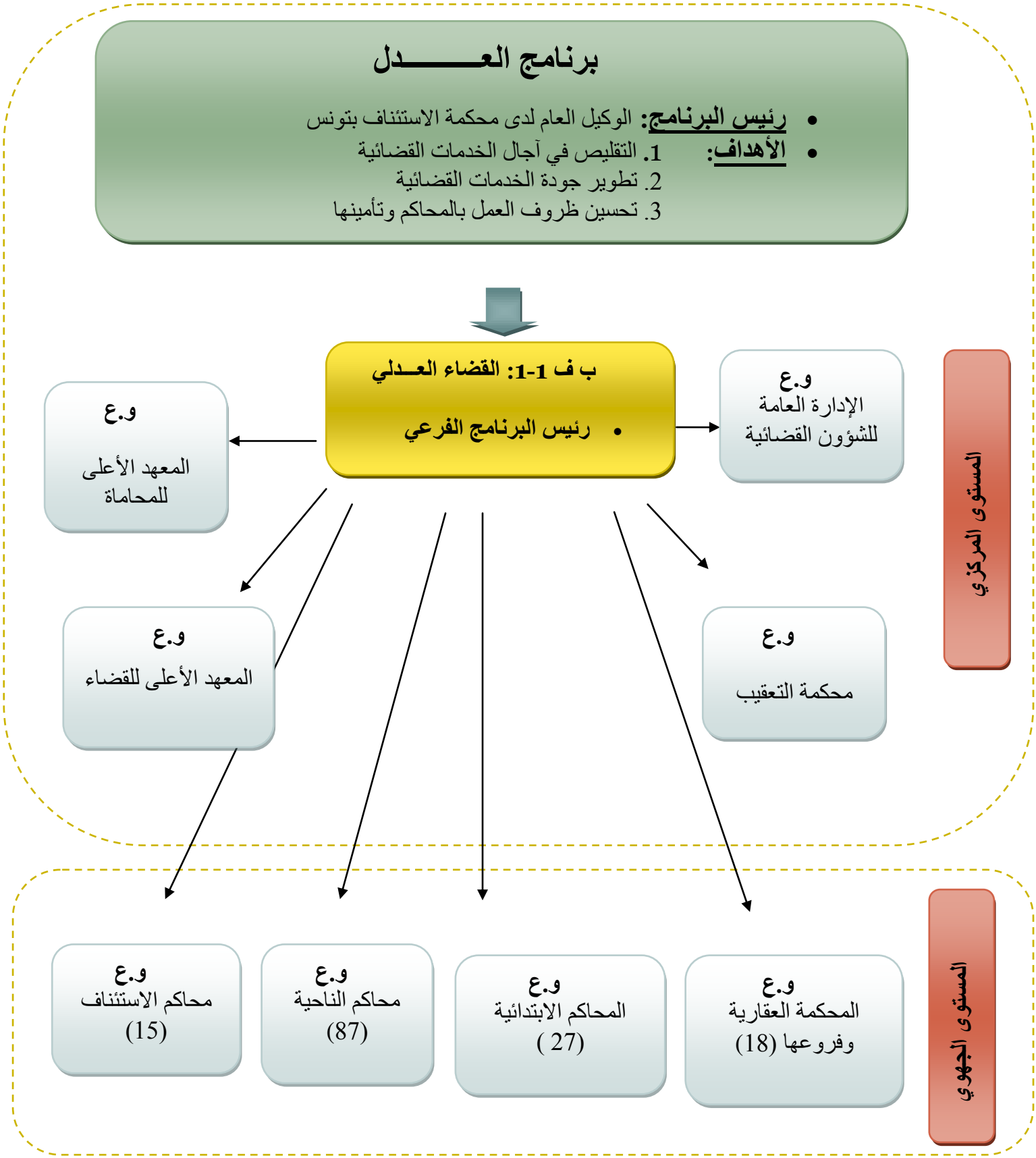

## 3.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

### 3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

جدول عدد3: حوصلة عامة للأهداف و المؤشرات

| الأهداف | مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات 2017 | 2018 | تقديرات 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1- التقليص في آجال الخدمات القضائية | 1.1.1: نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة | % | 60.3 | 62 | 63.5 |
| | 2.1.1: نسبة الأحكام الغيابية | % | 56 | 54 | 45 |
| | 3.1.1: تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل | عدد | 12310 | 12556 | 12807 |
| 2- تطوير جودة الخدمات القضائية | 1.2.1: عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدور تكوينية على الأقل | عدد | 1034 | 1300 | 1400 |
| | 2.2.1: عدد دورات التكوين التخصصي . | عدد | | 3 | 6 |
| | 3.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد. | عدد | 5 | 6 | 7 |
| | 4.2.1: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال. | % | 75 | 80 | 82 |
| 3- تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها | 1.3.1: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم | % | 37.2 | 53.23 | 68.66 |
| | 2.3.1:المساحة المخصصة لكل موظف | م$^2$ | 12.36 | 12.77 | 13.90 |
| | 3.3.1: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة | % | 46 | 55 | 60 |

**الهدف 1-1: التقليص في آجال الخدمات القضائية**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم الخدمات القضائية المسداة في جميع مراحلها وذلك بتحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي و التقليص في آجال البت في القضايا وذلك بتوفير كل المستلزمات المادية والمعنوية للنهوض بالقطاع.
- **مرجع الهدف**: البرنامج الاستراتيجي للوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

فقد تم الاختيار على تحسين نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة بالإضافة إلى السهر على تقليص نسب الأحكام الغيابية خدمة للصالح العام. وفي مجال المسح العقاري تم التركيز على تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل لما لها من فائدة على جميع القطاعات ذات العلاقة.

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف :1-1** | **التقليص في آجال الخدمات القضائية** | | | | | | | |
| **المؤشر: 1-1-1** | % | 62.2 | 61 | 60.3 | 62 | 63.5 | 64.5 | 66 |
| **المؤشر: 1-1-2** | % | 60 | 58 | 56 | 54 | 45 | 40 | 30 |
| **المؤشر: 1-1-3** | عدد(ه) | | | 12310 | 12556 | 12807 | 12900 | 12950 |

**الهدف 1-2: تطوير جودة الخدمات القضائية:**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين وتدعيم جودة الخدمات القضائية المسداة في جميع مراحلها قصد تحسن أداء مختلف المتدخلين في الشأن القضائي وذلك بالترفيع في نسق التكوين و توفير الخدمات القضائية عن بعد وتحسين نسبة الرد على مطالب النفاذ للمعلومات في الآجال.
- **مرجع الهدف** : البرنامج الاستراتيجي للوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة وذلك بتكوين القضاة والكتبة و تمكينهم من دورة تكوينية سنوية على الأقل وكذلك القيام بدورات التكوين التخصصي قصد تحسين آداء السادة القضاة في العديد من المجالات التخصصية الحساسة. كما يمكن تحسين هذا الهدف عبر تحسين الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد باستعمال آليات الاتصال الحديثة الى جانب ضرورة السهر على الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال.

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف :2-1** | **تطوير جودة الخدمات القضائية** | | | | | | | |
| **المؤشر: 1-2-1** | عدد | | 1115 | 1034 | 1300 | 1400 | 1450 | 1500 |
| **المؤشر: 2-2-1** | عدد | | | | 3 | 6 | 8 | 10 |
| **المؤشر: 3-2-1** | عدد | | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 |
| **المؤشر: 4-2-1** | % | 72 | 70 | 75 | 80 | 82 | 84 | 86 |

**الهدف 1-3: تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف العمل بمختلف المحاكم خاصة في ما يتعلق بالتقليص في الضيق الذي تشكوا منه أغلب المحاكم وذلك ببرمجة التوسعات اللازمة للمحاكم. والعمل على تأمين المقرات بالحديد المطروق و آليات المراقبة وأعوان المراقبة.
- **مرجع الهدف**: برنامج العدل
- **مبررات اعتماد المؤشرات:** دراسة الموجود و السعي لتحسين هذا الهدف على مراحل حسب الإمكانات المتاحة بالاستعانة بمؤشرات قابلة للقيس مثل احتساب نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم. كما ستعمل الوزارة على تحسين ظروف العمل بتخصيص المساحة والفضاءات اللازمة لكل موظف إلى جانب تأمين الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد وذلك بالسعي إلى رقمنتها على مراحل.

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف: 1-3** | **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها** | | | | | | | |
| **المؤشر: 1-3-1** | % | | | 37.2 | 53.23 | 68.66 | 79.23 | 80.80 |
| **المؤشر: 2-3-1** | م$^2$ | | 12.14 | 12.36 | 12.77 | 13.90 | 14.66 | 15.06 |
| **المؤشر: 3-3-1** | % | 40 | 45 | 46 | 55 | 60 | 65 | 70 |

### 3.2 أنشطة البرنامج

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات 2019 | الأنشطة | الإعتمادات التقديرية |
|---|---|---|---|---|
| الهدف 1-1 التقليص في آجال الخدمات القضائية | المؤشر1-1-1 نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة | 63.5 | - انتداب أعوان محاكم لرقن الأحكام<br>- تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة<br>- إحداث مكاتب مجهزة بمعدات رقن وطباعة<br>- انتداب عدد إضافي من القضاة<br>- إعداد لوحة قيادة لتوزيع القضاة و الأعوان بين المحاكم حسب النشاط<br>- تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها | 4772م.د |
| | المؤشر1-1-2 نسبة الأحكام الغيابية | 45 | - اقتناء معدات نقل لتبليغ الأحكام الغيابية<br>- تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة<br>- تدعيم جهاز النيابة العمومية بمساعدين جدد في إطار الحركة القضائية<br>- تدعيم جميع المحاكم الابتدائية التي ستشملها تجربة المعالجة الحينية للقضايا الجزائية TTR خلال الفترة الممتدة بين اكتوبر 2018 و افريل 2019 بالمعدات اللازمة :حواسيب ,آلات طباعة..<br>- تعميم تجربة المعالجة الحينية للقضايا الجزائية TTRعلى بقية محاكم تونس الكبرى<br>- انتداب أعوان لتبليغ الإحكام الغيابية | 2000 أ.د |
| | المؤشر1-1-3 تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل | 12807 | - تدعيم الإطار البشري للمحكمة العقارية<br>- تدعيم المحكمة العقارية بوسائل النقل و المعدات اللازمة على مراحل<br>- تحسن ظروف العمل بمقرات الفروع العقارية<br>- إحداث الفرع العقاري بزغوان | تسيير: 750 أ.د<br>650 أ.د: وسائل نقل |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الهدف 2-1 تطوير جودة الخدمات القضائية | **المؤشر1-2-1** عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدور تكوينية على الأقل | 1400 | - تكوين القضاة والكتبة في إطار التكوين التخصصي و التكوين المستمر.<br>- تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة<br>- توفير الإطار البشري للمعهد الأعلى للقضاء<br>- تدعيم ميزانية المعهد<br>- توسيع طاقة إستعاب المعهد قصد التكوين | ميزانية المعهد 1.223 أ.د<br>أشغال التوسيع 1000 أ.د |
| | **المؤشر1-2-2** عدد دورات التكوين التخصصي | 6 | | |
| | **المؤشر1-2-3** عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد. | 7 | - تعصير بوابة الوزارة وتوفير النصوص القانونية على ذمة المتقاضين.<br>- توفير بعض المعلومات حول القضايا لفائدة المتدخلين عن بعد.<br>- تطوير المنظومة الجزائية والمدنية و العقارية | 200أ.د |
| | **المؤشر1-2-4** نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال. | 82 | - التكوين اللازم للإداريين والقضاة<br>- تأهيل الأرشيف بما يتلاءم مع النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة<br>- تطوير بوابة الوزارة | |
| الهدف 3-1 تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها | **المؤشر1-3-1** نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم | 68.66 | - حماية المحاكم بالحديد المطروق.<br>- تركيز كاميرا مراقبة ومعدات كشف المعادن.<br>- تعميم الحراسة الخصوصية على مراحل.<br>- تهيئة الفضاءات لإستيعاب أعوان الحراسة. | 2 م. د |
| | **المؤشر1-3-2** المساحة المخصصة لكل موظف | 13.9 | - بناء وتوسعة المحاكم حسب عدد الموظفين وتطور حجم العمل.<br>- الإسراع في انجاز المشاريع الجارية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. | 24 م.د |
| | **المؤشر1-3-3** نسبة الأحكام ودفاتر عدول الاشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة | 60 | - تدعيم عدد الأعوان المخصصين لرقمنة الأحكام<br>- تعميم المعدات في المحاكم على مراحل | 2 م.د |

## II. ملخص ميزانية البرنامج وإطار النفقات متوسط المدى 2019-2021

### 1.ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

| بيـــــــــان البرنامج | إنجازات 2017 | قانون المالية 2018 .(1) | تقديرات 2019 | | نسبة التطوّر (2019-2018) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | اعتمادات التعهد | اعتمادات الدفع (2). | المبلغ (1)-(2) | النسبة (%) /((2)- (1)) (1) |
| **العنوان الأول: نفقات التصرّف** | **205742** | **229755** | **264254** | **264254** | **34499** | **15.0%** |
| التأجير العمومي | 190499 | 215768 | 248345 | 248345 | **32576.58** | 15.1% |
| وسائل المصالح | 9941 | 10035 | 10386 | 10386 | **351.1** | 3.5% |
| التدخل العمومي | 5302 | 3952 | 5523 | 5523 | **1571** | 39.8% |
| **العنوان الثاني: نفقات التنمية** | 22994 | **29400** | **28715** | **28697** | **-703** | **-2.4%** |
| الاستثمارات المباشرة | | | | | | |
| على الموارد العامة للميزانية | 22994 | 29400 | 28715 | 28697 | **-703** | -2.4% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | |
| التمويل العمومي | | | | | | |
| **مجموع البرنامج** | **228736** | **259155** | **292969** | **292951** | **33796** | **13.04%** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 5: توزيع نفقات برنامج العدل لسنة 2019

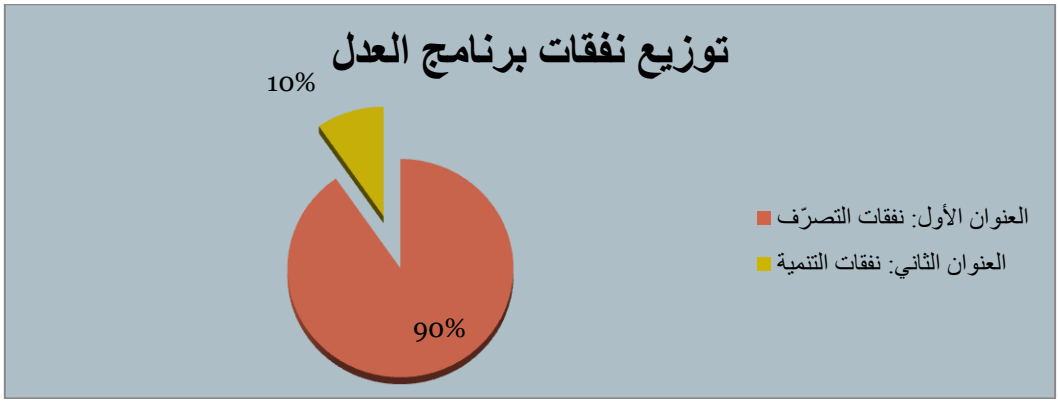


تمثل نفقات التصرف القسط الأكبر من ميزانية برنامج العدل حيث أنها تمثل 90% من جملة الاعتماد:

- **نفقات التصرف:** يلاحظ أن التأجير العمومي يستأثر بالنصيب الأكبر من الزيادة في نفقات التصرف حيث تمثل نسبة الزيادة % 15 تهم أساسا تعديل كلفة الانتدابات إلى جانب الزيادة العامة في الأجور و الانتدابات الجديدة المقترحة (200 قاض) إلى جانب طلبات الانتداب قصد التكوين ( 100ملحقا قضائيا). وتبرز هذه الانتدابات

الخصوصية للقضاة قلة الإمكانات البشرية من هذا الصنف إلى جانب إحداث العديد من المحاكم الجديدة والدوائر القضائية الجديدة وتعويض عدد هام من القضاة المحالين على التقاعد.

أما في خصوص نفقات التسيير فتمثل الزيادة المقترحة (% 3.5 ) وهي نسبة ضعيفة يصعب بها تأمين تجهيز وصيانة المحاكم وحاجة الوزارة لكراء محلات جديدة لإيواء مقرات محاكم الاستئناف والنواحي وفروع المحكمة العقارية المزمع فتحها خلال الفترة القادمة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار أغلب المواد. بحيث ستعمل مصالحنا على ترشيد الاستهلاك قدر المستطاع.

كما نلاحظ زيادة هامة في التدخل العمومي تمثل 39.8 %ناتجة عن تأجير الملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء (100 ملحق سنة أولى و 73 سنة ثانية). بالإضافة إلى تخصيص الإعتمادات اللازمة لفائدة تعاونية القضاة و المنظمات العالمية.

- **نفقات التنمية:** يلاحظ أن الميزانية المخصصة للتنمية شهدت ارتفاعا ملحوظا على مستوى التعهد، في حين أن اعتمادات الدفع لم تشهد الزيادة المرجوة ومرجع ذلك تعطل بعض المشاريع على المستوى الجهوي وستضطر مصالح الوزارة إلى طلب اعتمادات إضافية لخلاص المشاريع الجارية الهامة في صورة تقدمها في الانجاز مثل قصر العدالة الجديد بتونس.

## 2. إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج العدل

| النفقات | | إنجازات | | قانون المالية | | تقديرات | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| **نفقات التصرف** | | | 205742 | 229755 | 264254 | 290403 | 319154 |
| **على موارد الميزانية** | **0** | **0** | **205742** | **229755** | **264254** | **290403** | **319154** |
| التأجير العمومي | | | 190499 | 215768 | 248345 | 273180 | 300497 |
| وسائل المصالح | | | 9941 | 10035 | 10386 | 11425 | 12567 |
| التدخل العمومي | | | 5302 | 3952 | 5523 | 5799 | 6089 |
| **على الموارد الذاتية للمؤسسات** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| التأجير العمومي | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| وسائل المصالح | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| التدخل العمومي | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **نفقات التنمية** | **0** | **0** | **22994** | **29400** | **28697** | **37306** | **48498** |
| على موارد الميزانية | | | 22994 | 29400 | 28697 | 37306 | 48498 |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | | |
| على الموارد الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | |
| الميزانية بدون اعتبار الموارد | | | **228736** | **259155** | **292951** | **327709** | **367652** |
| الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |

يلاحظ أنه تم اعتماد نسبة تطور إجمالية تناهز 10% على مستوى نفقات التأجير لمجابهة كلفة تعديل الترقيات و الانتدابات و التدرج دون اعتبار الزيادة في الأجور التي لم يتم ضبطها بعد.

كما تم اعتماد نسبة زيادة قدرها 10 % في مصاريف التسيير لمجابهة الزيادة في الأسعار و ارتفاع نشاط الوزارة..

أما في مصاريف التدخل فقد تم الاكتفاء بنسبة 5 % و العمل على ترشيد النفقات في هذا الباب.

و بخصوص ميزانية التنمية تم تحديد نسبة زيادة قدرها 30 %قصد خلاص جملة المشاريع الكبرى المبرمجة على المدى المتوسط 2019-2021، باعتبار الفرق الكبير نين نفقات التعهد ونفقات الدفع، في انتظار المصادقة على القانون الأساسي للميزانية واعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط المحدد من طرف وزارة المالية

# الملاحق:

# مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العدل

# بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة

1. رمز المؤشر: 1-1-1-1
2. تسمية المؤشر:: **نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر 2017(افتتاح السنة القضائية)

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **التقليص في آجال الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر:يعكس هذا المؤشر طاقة المحاكم العدلية في البت في القضايا المنشورة لديها
5. نوع المؤشر: **نتائج**
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر فاعلية**.
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :القضايا المفصولة خلال السنة/(عدد القضايا المتبقية من السنة الفارطة+عدد القضايا الواردة خلال السنة ) *100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية% .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية +التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 66 %سنة 2021 من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| **التقليص في آجال الخدمات القضائية** | نسبة الأحكام المفصولة مقارنة بجملة القضايا المنشورة في نفس السنة | % | 62.2 | 61 | 60.3 | 62 | 63.5 | 64.5 | 66 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

شهدت نسبة القضايا المفصولة من مجموع القضايا المنشورة شبه استقرار خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2018 باعتبار تسجيل تطور طفيف في نسبة فصل القضايا. و ستشهد السنوات الموالية تطورا يصل إلى حدود 66 % سنة 2021 .

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

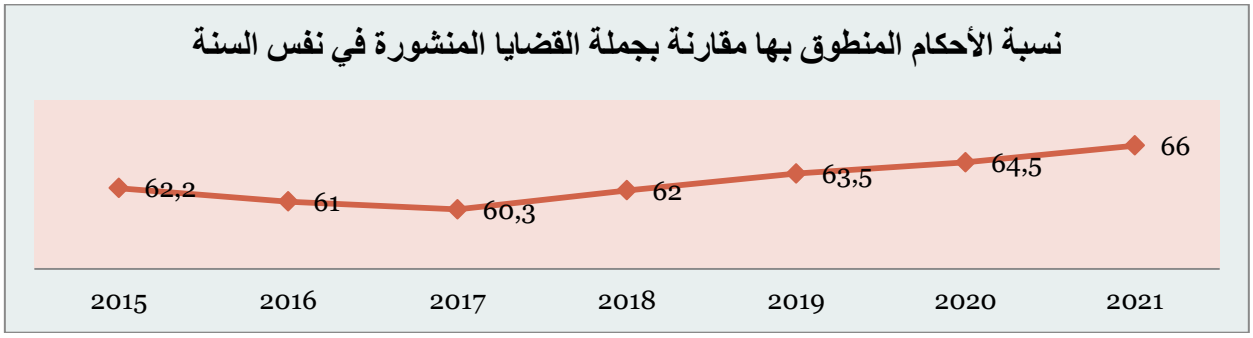


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- ✓ انتداب أعوان محاكم لرقن الأحكام
- ✓ انتداب عدد إضافي من القضاة
- ✓ إحداث لوحة قيادة لتوزيع القضاة والأعوان بين المحاكم حسب النشاط
- ✓ إحداث مكاتب مجهّزة بمعدات رقن وطباعة
- ✓ تطوير المنظومة الجزائية والمدنية وتعميمها
- ✓ تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- ✓ غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم يؤثر على جودة ودقة المعلومة.
- ✓ نقص في الإطار القضائي
- ✓ نقص في الإطار الإداري بالمحاكم في سلك الكتابة
- ✓ غياب نظام معلوماتي للمساعدة على التصرف والتحكم في المخزون المحاكم وعلى اخذ القرار

# بطاقة المؤشر : نسبة الأحكام الغيابية

1. رمز المؤشر: 1-1-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة الأحكام الغيابية**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية)

## I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**التقليص في آجال الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر:التقليص أقص ما يمكن في نسبة عدم تبليغ الأحكام الغيابية.
5. نوع المؤشر : **نتائج**.
6. طبيعة المؤشر :**مؤشر فاعلية**.
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:عدد الأحكام الغيابية المفصولة / جملة الأحكام الجزائية المفصولة 100x
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية% .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – التقارير الشهرية للمحاكم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع اداري
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:30 %سنة 2021 من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الإحصائيات بالتفقدية العامة.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| التقليص في آجال الخدمات القضائية | نسبة الأحكام الغيابية | % | 60 | 58 | 56 | 54 | 45 | 40 | 30 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

- ✓ ستشهد نسبة الأحكام الغيابية سنة 2018 تراجعا ايجابيا طفيفا مقارنة بسنة 2017 قدر ب 54 % ولكن تبقى دون المنشود وذلك راجع إلى العديد من الصعوبات منها النقص في الموارد البشرية إضافة إلى أن تجربة خلية الفصل السريع لا تزال حديثة العهد على مستوى المحاكم الابتدائية وهي تشكو من بعض النقائص على غرار النقص في المعدات والتجهيزات الخاصة بتركيزها.كما أن نشاط الخلية لا يشمل كافة المحاضر .فالمحاضر الاقتصادية والجبائية و الديوانية والتي فاقت فيها نسبة الأحكام الغيابية 80% لا تندرج ضمن نشاط الخلية على سبيل المثال بالمحكمة الابتدائية بمنوبة. إضافة إلى عدم انخراط بعض الهياكل في عمل الخلية كالإدارات الجهوية للتجارة وكذلك بعض الوحدات الأمنية.
- ✓ ومن المتوقع إن تتقلص نسبة أعلامات الأحكام الغيابية في السنوات المقبلة لتصل الى حدود 30 % سنة 2021 مما ينعكس إيجابا في التقليص في حجم الملفات موضوع الطعن بالاعتراض الواردة على المحاكم .

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

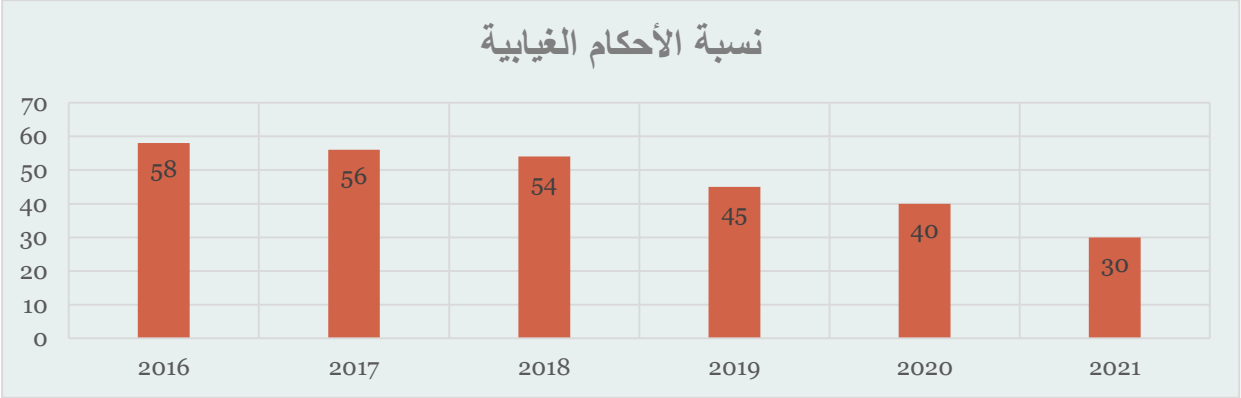


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :**

- ✓ اقتناء دراجات نارية لتبليغ الأحكام الغيابية
- ✓ تنقيح النصوص التشريعية ذات العلاقة
- ✓ تدعيم جهاز النيابة العمومية بمساعدي جدد في إطار الحركة القضائية
- ✓ تعميم تجربة المعالجة الحينية للقضايا الجزائية TTRعلى بقية محاكم تونس الكبرى
- ✓ تدعيم المحاكم الابتدائية التي ستشملها تجربة المعالجة الحينية للقضايا الجزائية TTR وعددهم 20 محكمة ابتدائية خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2018 و أفريل 2019 بالمعدات اللازمة :حواسيب ,آلات طباعة..

- ✓ السعي إلى تفعيل التبليغ بواسطة أعوان المحكمة بما في ذلك أعوان الأمن التابعين لمركز المحكمة وتمكينهم من اشتراك شهري في وسائل النقل العمومي لتسهيل عملية التبليغ
- ✓ انتداب أعوان تبليغ بمعدل : 3 أعوان بمحكمة استئناف تونس ,3 أعوان بكل محكمة ابتدائية بتونس الكبرى,عون محكمة بكل محكمة ناحية بتونس الكبرى

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- ✓ غياب نظام معلوماتي بالوزارة والاعتماد على العد اليدوي في جمع المعطيات بالمحاكم يؤثر على جودة ودقة المعلومة.
- ✓ صعوبات في جمع المعطيات ذات الصلة لدى بعض المحاكم.
- ✓ عدم توفر الاعتمادات المالية الكافية لانتداب العدد الكافي من الموارد البشرية لتبليغ الإحكام الغيابية.
- ✓ لا تزال تجربة خلية الفصل السريع حديثة العهد على مستوى المحاكم الابتدائية الراجعة بالنظر لدائرة الاستئناف بتونس بكل من ابتدائية بنعروس ( الانطلاق في موفى أفريل 2018 ) و أريانة ( ماي 2018 ) وتونس 2 ( جوان 2018 )

كما أنه لم يتم تعميم بعد التجربة على بقية المحاكم الابتدائية والنواحي ومحكمة الاستئناف بتونس الكبرى.

- ✓ نقص في العنصر البشري ( مساعدي وكيل الجمهورية، كتبة ...).
- ✓ نقص في المعدات والتجهيزات الخاصة بتركيز منظومة خلية الفصل السريع للقضايا الجزائية.
- ✓ تشهد خلية الفصل السريع بالمحكمة الابتدائية بمنوبة بعض الصعوبات تتلخص فيما يلي :
  - أن المحاضر **الاقتصادية والجبائية والديوانية** والتي فاقت نسب الأحكام الغيابية فيها 80 % لا تندرج ضمن نشاط الخلية.
  - أن محاضر **المخالفات المرورية** والتي تمثل نسبة هامة من الأحكام الغيابية الصادرة عن السادة حكام النواحي هي محاضر تحرر عادة من دوريات متنقلة تابعة لفرق الطريق العمومي أو فرق المرور ولا تحرر داخل الوحدات الأمنية ما يجعل إدراجها في نطاق الخلية أمرا صعبا.
  - عدم انخراط إدارة التجارة في إجراءات الخلية
  - عدم انخراط كافة الوحدات الأمنية في منظومة خلية الفصل السريع للقضايا

# بطاقة المؤشر: تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل

رمز المؤشر: 1-1-3

1. تسمية المؤشر: **تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل**
2. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية)

## I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**التقليص في آجال الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بقياس مدى تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: وطني.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:
2. وحدة المؤشر: عدد الهكتارات
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 12950 موفى سنة 2021 .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المحكمة العقارية

## III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| التقليص في آجال الخدمات القضائية | تطور عدد الأحكام المسحية الصادرة بالتسجيل | عدد | | | 12310 | 12556 | 12807 | 12900 | 12950 |

* تطور بنسبة 2% كل سنة بداية من سنة 2017.

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

إنّ العدد الجملي لأحكام التسجيل المسحي يمثل نتيجة إيجابية بالنظر إلى قلة إمكانيات المحكمة العقارية و يجب العمل على تطوير عدد الأحكام في الثلاث سنوات المقبلة بنسبة 2% كل سنة بداية من سنة 2017 و ذلك بتعزيز الإمكانيات البشرية و المادية.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

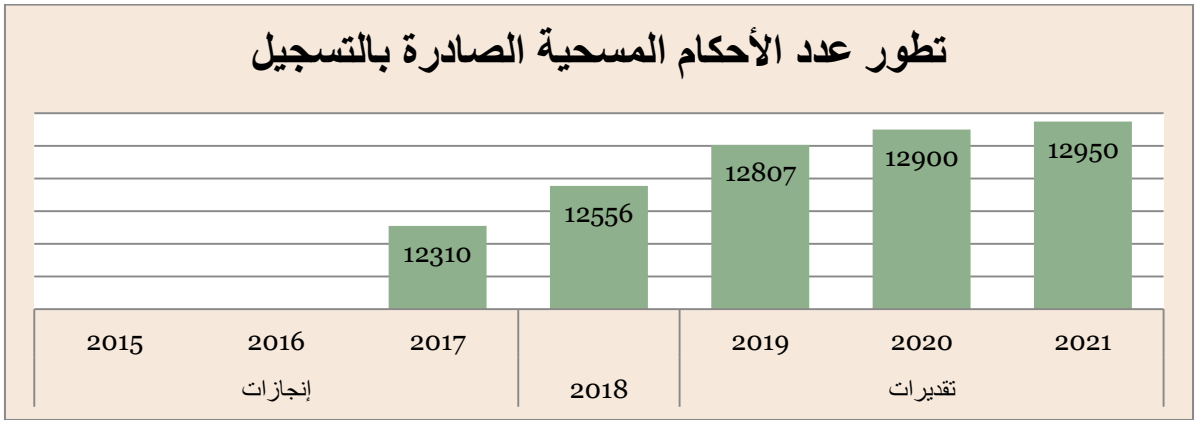


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

توفير وسائل العمل الضرورية للجان المسح العقاري و القضاة المقررين بالدوائر المسحية و خاصة منها السيارات للتنقل إلى المناطق المسحية .

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- نقص الإمكانيات المادية و أساسا السيارات المخصّصة لأعمال المسح الإجباري.
- نقص الإطار من قضاة و كتبة و أعوان.
- ارتباط تجهيز الملفات المسحية للحكم من أبحاث عينية و غيرها بمساعدة الأعوان الفنيين التابعين لديوان قيس الأراضي و المسح العقاري الذين يشهد عددهم نقصا كبيرا.
- تجاوز الآثار السلبية لتعثر أعمال المسح الإجباري في السنوات 2013/2012/2011 حيث توقفت أعمال لجان المسح بالكامل في بعض المناطق و كذلك الأبحاث العينية التي يجريها القضاة المقررون في دوائر التسجيل المسحي.

# بطاقة المؤشر: عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

1. رمز المؤشر: 1-2-1
2. تسمية المؤشر: **عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية).

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: الرفع من كفاءة القضاة وكتبة المحاكم بغاية تطوير جودة الخدمات القضائيّة عن طريق دعم انتفاعهم بدورة تكوينية على الأقلّ.
5. نوع المؤشر: **نشاط**.
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر نجاعة.**
7. التفرعات: وطني.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : احتساب عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل
2. وحدة المؤشر: عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المعهد الأعلى للقضاء
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:1500 متكون خلال سنة 2021
8. المسئول عن المؤشر بالبرنامج : المعهد الأعلى للقضاء

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **تطوير جودة الخدمات القضائية** | **عدد القضاة و الكتبة المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل** | % | | 1115 | 1034 | 1300 | 1400 | 1450 | 1500 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

عدد المتكونين سيشهد ارتفاع ملحوظ خلال السنوات المقبلة بفضل تنقيح النصوص ذات العلاقة

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

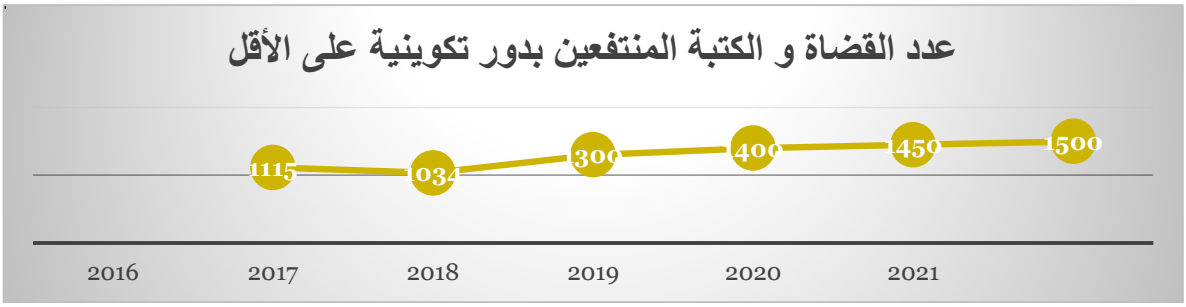


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- ✓ تنظيم تكوين أساسي حضوري لـ 250 ملحق قضائي.
- ✓ تنظيم تكوين أساسي تطبيقي (تربّصات) لـ 73 ملحق قضائي.
- ✓ تنظيم ثلاث دورات حضورية في إطار التكوين المستمرّ لكتبة المحاكم لعدد 150 من كتبة المحاكم.
- ✓ تنظيم دورات تكوينيّة في إطار التكوين المستمرّ للقضاة بصنفيه الإلزامي والاختياري تستهدف 800 قاضي.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- ✓ الحاجة إلى تطوير النصوص المنظّمة للتكوين بالمعهد بما يسمح بإحداث أصناف جديدة للتكوين خاصّة لأعوان سلك كتابات المحاكم كإحداث مراحل تكوين أساسي وإمكانية تنظيم دورات تكوين لدعم الكفاءات.
- ✓ جعل التكوين المستمرّ إلزامي طيلة المسار المهني للقضاة وكتبة المحاكم.
- ✓ إحداث نظام تحفيزي للمشاركة والانتفاع بالدورات التكوينيّة للقضاة وأعوان سلك كتابات المحاكم كربط ذلك بمسارهم المهني.
- ✓ تطوير التنظيم الهيكلي للمعهد (يتكوّن حاليا من مدير عام ومن مدير دراسات ومن مدير التكوين المستمر ومن كاتب عام ومن رئيس مصلحة فقط ) بما يمكّنه من الإمكانيات البشريّة الضروريّة لتطوير التكوين وتعصيره وتعميمه على جميع المعنيين.
- ✓ الحاجة إلى دعم الموارد البشريّة للمعهد (قضاة، إداريين، فنّيين وعملة ..) التي لا تفي حاليّا بالمطلوب.
- ✓ الحاجة إلى تطوير طاقة استيعاب المعهد بإنجاز التوسعة الضروريّة.
- ✓ الحاجة إلى تجهيزات تقنيّة تمكّن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد.

# بطاقة المؤشر: عدد دورات التكوين التخصصي

1. رمز المؤشر: 1-2-2
2. تسمية المؤشر: **عدد دورات التكوين التخصصي**
3. تاريخ تحيين المؤشر: جانفي من كل سنة موالية

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: الرفع من كفاءة القضاة وكتبة المحاكم بغاية تطوير جودة الخدمات القضائيّة عن طريق دعم انتفاعهم بدورة تكوينية متخصصة.
5. نوع المؤشر: نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: احتساب عدد
2. وحدة المؤشر: عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر:جانفي من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ 10 دورات خلال سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المعهد الأعلى للقضاء

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| تطوير جودة الخدمات القضائية | عدد دورات التكوين التخصصي | عدد | | | | 3 | 6 | 8 | 10 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

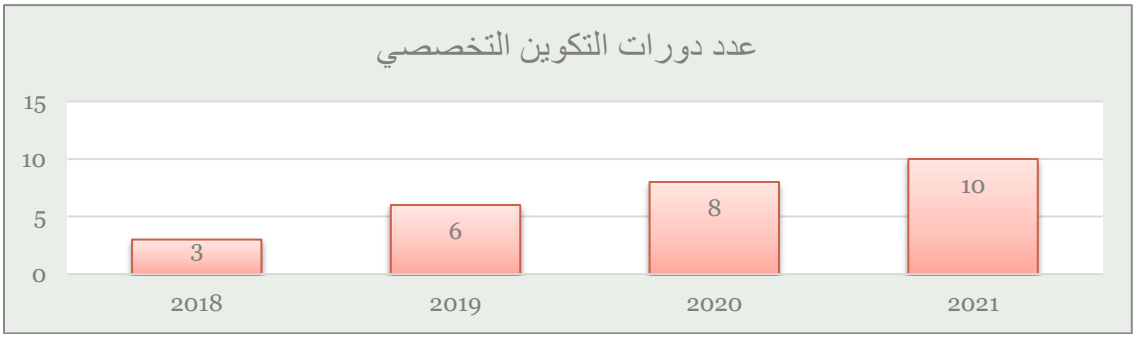


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

✓ تنظيم 6 دورات تكوين تخصّصي وتكوين تغيير اختصاص على الأقل لفائدة القضاة وذلك في مجالات قضاء الناحية والتحقيق ومكافحة الفساد والجباية والعقاري وقضاء الأطفال ...

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

✓ الحاجة إلى تطوير النصوص المنظّمة للتكوين بالمعهد بما يسمح بإحداث أصناف جديدة للتكوين المستمر خاصّة لأعوان سلك كتابات المحاكم كإحداث مراحل تكوين مستمرّ في مجالات معيّنة.

✓ إحداث نظام تحفيزي للمشاركة والانتفاع بدورات التكوين التخصّصي للقضاة وأعوان سلك كتابات المحاكم كربط ذلك بمسارهم المهني.

✓ تطوير التنظيم الهيكلي للمعهد (يتكوّن حاليا من مدير عام ومن مدير دراسات ومن مدير التكوين المستمر ومن كاتب عام ومن رئيس مصلحة فقط ) بما يمكّنه من الإمكانيات البشريّة الضروريّة لمجابهة تطوّر أنشطته.

✓ الحاجة إلى دعم الموارد البشريّة للمعهد (قضاة، إداريين، فنّيين وعملة ..) التي لا تفي حاليّا بالمطلوب.

✓ الحاجة إلى تطوير طاقة استيعاب المعهد بإنجاز التوسعة الضروريّة.

✓ الحاجة إلى تجهيزات تقنيّة تمكّن من إجراء تكوين مستمرّ عن بعد.

✓ توفير فضاء إقامة تابع للمعهد لتشجيع القضاة والكتبة من داخل الجمهوريّة على الانتفاع ببرامج التكوين بالمعهد.

# بطاقة المؤشر:عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد

1. رمز المؤشر : 1-2-3
2. تسمية المؤشر : **عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد.**
3. تاريخ تحيين المؤشر : 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية)

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل.
5. نوع المؤشر : نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم.
2. وحدة المؤشر : عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : وضع الخدمة على الخط.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة و الادارة العامة للإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة قضائية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 9 سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : التفقدية العامة و الإدارة العامة للإعلامية.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| تطوير جودة الخدمات القضائية | عدد الخدمات القضائية المتوفرة عن بعد | عدد | | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 |

2. رسم بياني لتطور المؤشر

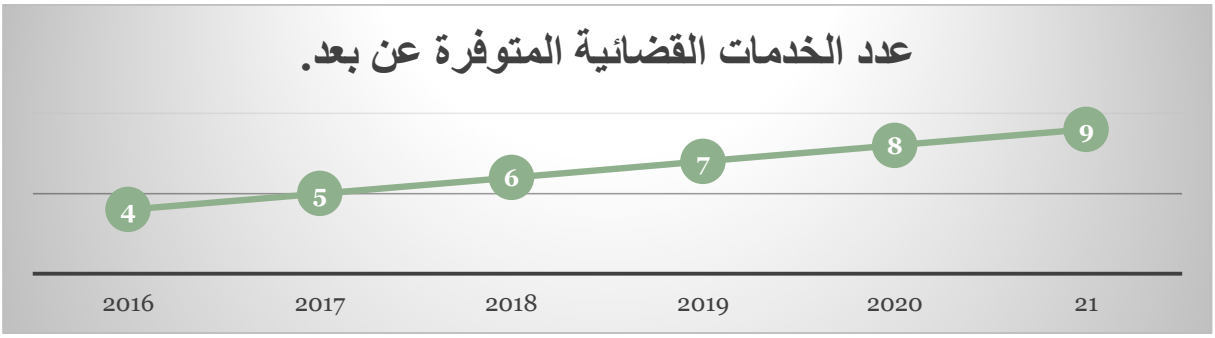


3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادة الجزائية.
- تصميم وإنجاز نظام معلوماتي في المادّة المدنيّة.
- تعميم المنظومات الجزائية والمدنية على المحاكم
- إحداث مركز إيواء للمنظومات العدلية.
- تحسين البنية التحتية للاتصالات
- تطوير ودعم اسطول التجهيزات الإعلامية بالمحاكم
- تهيئة قاعات الموزعات
- تحسين السلامة المعلوماتية
- التكوين
- القيادة والمساندة على انجاز المشاريع

4. <u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</u>

تتمثل اهم النقائص والتحديات المتعلقة بهذا المؤشر في:

- قدم المنظومات المستغلة حاليا وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية (مدني، جزائي، عقاري)
- قدم بوابة وزارة العدل

# بطاقة المؤشر: نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال

1. رمز المؤشر: 1-2-4
2. تسمية المؤشر: **نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال**.
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر من كل سنة (افتتاح السنة القضائية)

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تطوير جودة الخدمات القضائية**
4. تعريف المؤشر: دعم المتعاملين مع المرفق القضائي في ممارسة حقهم في النفاذ إلى المعلومة
5. نوع المؤشر: نتائج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المطالب التي حظيت بالرد في الآجال/جملة المطالب الواردة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مختلف مصالح الوزارة
6. تاريخ توفر المؤشر:جانفي من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 86 % سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : التفقدية العامة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| تطوير جودة الخدمات القضائية | نسبة الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة في الآجال | % | 72 | 70 | 75 | 80 | 82 | 84 | 86 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

نتائج مقبولة رغم صعوبة معالجة مطالب النفاذ التي تستدعي دفع مقابل
وعدم تفرغ المكلف بالنفاذ

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

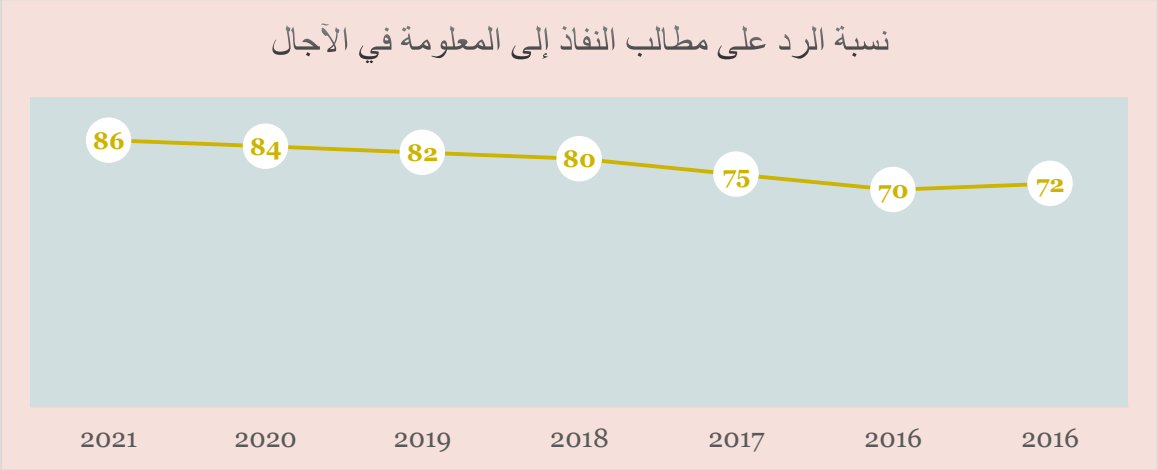


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- التكوين اللازم للإداريين والقضاة.
- تأهيل الأرشيف بما يتلائم مع النصوص التشريعة.
- تطوير بوابة العدل.
- تكوين لجان استشارية

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- غياب هيكل مكلف بالنفاذ إلى المعلومة صلب الوزارة
- غياب إحداث هيكل مكلف بالنفاذ إلى المعلومة صلب الوزارة

# بطاقة المؤشر: نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم

1. رمز المؤشر: 1-3-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم**
3. تاريخ تحيين المؤشر: جوان من كل سنة،

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**
4. تعريف المؤشر: حماية المحاكم يشمل ثلاثة عناصر: (1) حماية الأبواب والنوافذ والأسيجة بالحديد المطروق، (2) تجهيز المحاكم بمعدات مراقبة، (3) تأمين حراسة المحاكم عن طريق أعوان مختصين.
5. نوع المؤشر: منتوج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: وطني.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: $\frac{\text{مجموع عدد عناصر الحماية المتوفرة لكل المحاكم}}{\text{مجموع المحاكم} \times 3} \times 100$
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للإعلامية + إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:.....
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المكلف بأمن المحاكم.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها | نسبة المحاكم المؤمنة مقارنة بالعدد الجملي للمحاكم | % | | 35.88 | 37.2 | 53.23 | 68.66 | 79.23 | 80.80 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

المؤشر في تحسن ملحوظ والاعتمادات متوفرة رغم البطء الجزئي في التنفيذ

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

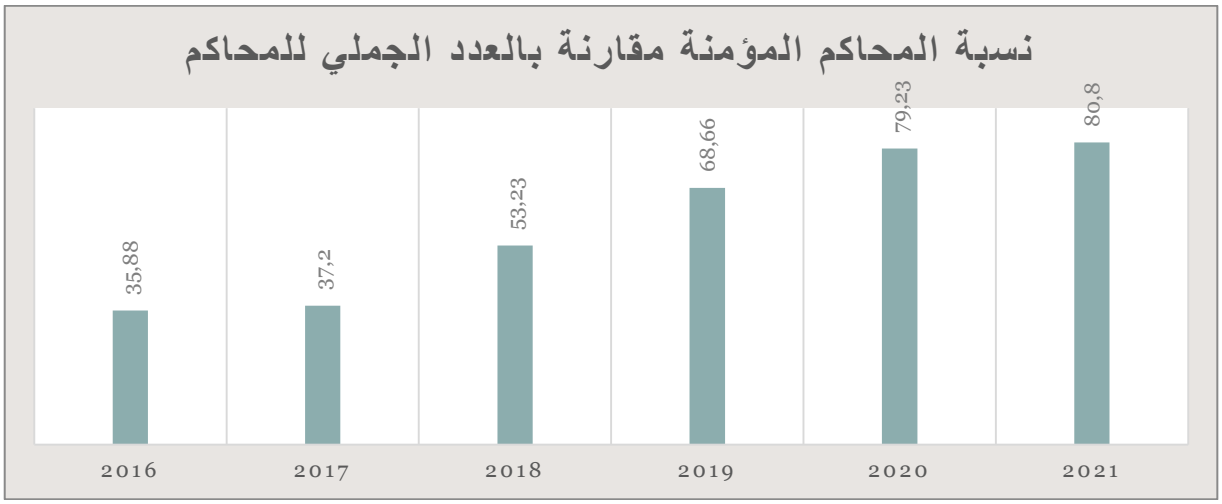


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- ✓ حماية المحاكم بالحديد المطروق
- ✓ تركيز كاميرا المراقبة بالمحاكم على مراحل
- ✓ تركيز معدات كشف المعادن بالمحاكم على مراحل
- ✓ تعميم فرق الحراسة بجميع المحاكم على مراحل

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

.نسجل بطء في إبرام الصفقات لاقتناء معدات المراقبة باعتبار خصوصية هذه المعدات

# بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل موظف

1. رمز المؤشر: 1-3-2
2. تسمية المؤشر: **المساحة المخصصة لكل موظف**
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**
4. تعريف المؤشر: متابعة تحسين توزيع الإطار البشري بين المحاكم مع تطور حجم العمل
5. نوع المؤشر: نشاط.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (المساحة العامة للمكاتب + شبابيك الاستقبال)/مجموع عدد الأعوان
2. وحدة المؤشر: م$^2$ .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية+رفع هندسي لعينة من المحاكم من مختلف الدرجات.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – معاينات ميدانية+رفع هندسي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التفقدية العامة+ إدارة البناءات + إدارة الموارد البشرية.
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل سنة إدارية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15.06 خلال سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مديرة البناءات.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها | المساحة المخصصة لكل موظف | م2 | | 12.14 | 12.36 | 12.77 | 13.90 | 14.66 | 15.06 |
| | محاكم الاستئناف | م2 | | | 16.07 | 16.68 | 16.68 | 18.3 | 18.3 |
| | المحاكم الإبتدائية | م2 | | | 10.18 | 10.18 | 10.9 | 11.09 | 12.29 |
| | محاكم الناحية | م2 | | | 1081 | 11.45 | 14.11 | 14.59 | 14.59 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

- بالنسبة للنتائج فهي تعتبر في المستوى المطلوب حيث تم تحقيق نسبة الإنجاز المرتقبة (0.3%) من سنة إلى أخرى كما يبينه جدول الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر.
- تتفاوت المساحة المخصصة لكل موظف من محكمة إلى أخرى حسب طبيعة العمل وحالة البناية حيث أنها تتراوح من 4 الى 20 متر مربع . سيتم استغلال هذا المؤشر لإعطاء الأولوية في التوسعات للمحاكم الأكثر ضيق. يجب أخذ حجم العمل بعين الاعتبار في احتساب هذا المؤشر. بحيث سيتم حين توفر المعطيات الإحصائية اللازمة الأخذ بعين الاعتبار بهذا المعطى الهام.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر**

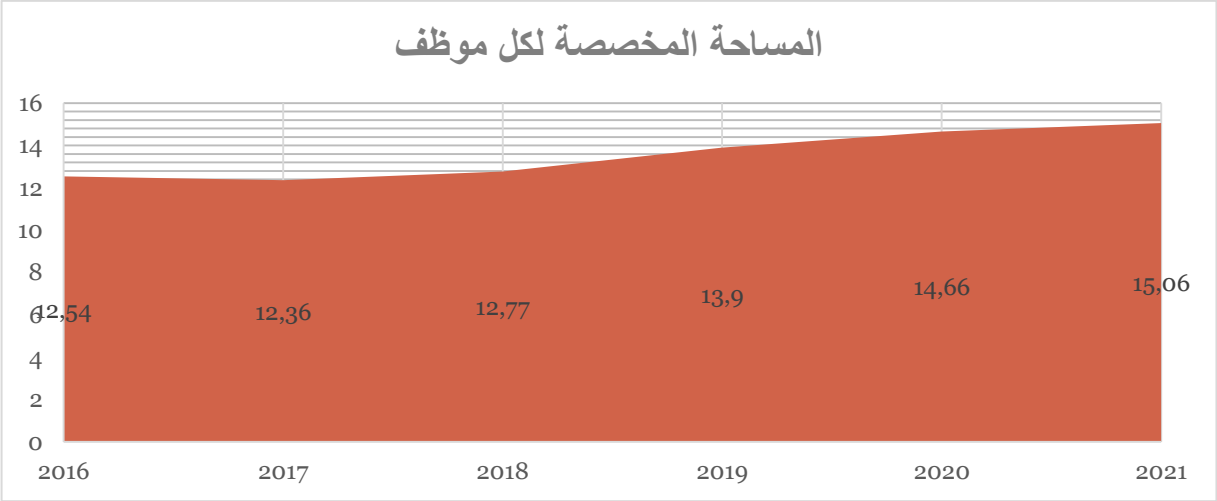


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- برمجة البناءات والتوسعات حسب الأولوية
- السهر على متابعة المشاريع بالتنسيق مع مختلف المتدخلين قصد التسريع بتنفيذها في أيسر الآجال
- دعم الإدارات الجهوية لوزارة العدل بالإطار الفني
- تركيز منظومات إعلامية لمتابعة المشاريع الجهوية ثم ربطها بمختلف الإدارات الجهوية لوزارة العدل لتبادل المعطيات حينيّا.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

- نقص الاعتمادات المخصصة للبناءات و التوسعات في ميزانية التنمية
- بطء في نسق إنجاز المشاريع الجهوية
- دعم الإدارات الجهوية لوزارة العدل بالتقنيين
- المقترح تكليف الإدارات الجهوية لوزارة العدل بإنجاز مشاريع جهوية مع تحديد السقف مع تنقيح الأمر عدد1711 لسنة2012 المؤرخ في 04 سبتمبر2012 المتعلق بضبط نوعية نفقات التصرف والتجهيز ذات الصبغة الجهوية.

# بطاقة المؤشر: نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة

1. رمز المؤشر: 1-3-3
2. تسمية المؤشر : نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة
3. تاريخ تحيين المؤشر: 15 سبتمبر (افتتاح السنة القضائية)

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: العدل
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القضاء العدلي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها**
4. تعريف المؤشر: تحسين نسق رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد
5. نوع المؤشر :مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر: فاعلية
7. التفرعات: وطني.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة / العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة)* 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية % .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عمليات إحصائية +معاينات ميدانية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: وثائق إدارية – مخطط.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
6. تاريخ توفر المؤشر: جانفي السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:5 % كل سنة من البرنامج
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : التفقدية العامة

## III- قراءة في نتائج المؤشر

### 1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| **تحسين ظروف العمل بالمحاكم وتأمينها** | نسبة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد المرقمنة بالمقارنة مع العدد الجملي للوثائق القابلة للرقمنة | % | 40 | 45 | 46 | 55 | 60 | 65 | 70 |

### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم موفي سنة 2016 تحقيق نسبة جد هامة في رقمنة الأحكام ودفاتر عدول الإشهاد القابلة للرقمنة، حيث بلغت 45 % من مجموع الملفات . ويتوقع تحقيق نسبة سنوية إضافية تقدر بحولي 5 % على أن تبلغ هذه النسبة 70 % خلال سنة 2021.

### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:

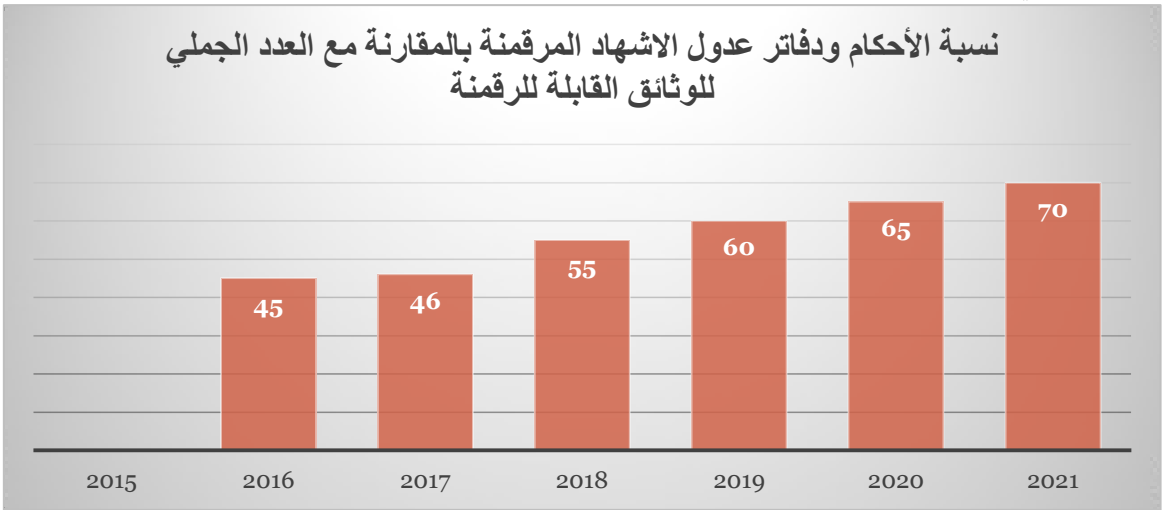


### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة

- ✓ سوف يتم العمل على تخصيص أعوان لرقمنة الأحكام وملفات عدول الإشهاد مع تعزيز الفريق بانتدابات مخصصة للغرض في إطار الميزانيات اللاحقة.
- ✓ سوف يتم العمل على تنفيذ إستراتيجية La Brigade Mobile

### 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- ✓ عدم تخصيص العنصر المختص رغم أن الدولة وفرت 2 م د خلال سنة 2019 لتحسين هذا المؤشر الهام.

# برنامج السجون والإصلاح

# برنامج السجون و الإصلاح

## I. تقديم البرنامج

يرأس البرنامج مدير إدارة المصالح المشتركة: "المستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأول عادل الطّرابلسي"

### 1.إستراتيجية البرنامج وخارطته

#### 1.1إستراتجية البرنامج

إن عملية تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم في المجتمع تمر أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الإستراتيجية العامة لبرنامج السجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

وتولي الإدارة العامة للسجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وتوطيد علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه. وهي عوامل تساهم في تيسير حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة.

ويشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف الإقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية. كما يشتمل برنامج الإدارة العامة للسجون والإصلاح على تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار إحترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الإجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، كما أن السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين أضحى من الأولويات التي تعمل عليها الإدارة العامة للسجون والإصلاح.

و أمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

**وقد ارتكزت رؤية السّجون والإصلاح على خمسة محاور أساسية تتمثل كالتالي:**

- ✓ تأهيل المساجين وإعادة إدماجهم
- ✓ الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم
- ✓ تحسين ظروف إقامة المودعين
- ✓ تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم
- ✓ السعي إلى الحد من ظاهرة فرار المودعين

### 1.2 خارطة البرنامج

## 2.التنزيل العملياتي للبرنامج

بعد أن تم ضبط خارطة البرنامج وإلحاق كل الهياكل المدرجة على مستو ى ا لهيكل التنظيمي ضمن البرنامج. وينبثق عن الوظائف الرئيسية للبرنامج مبدئيا برنامج فرعي واحد "الدعم والإحاطة". و يمثل هذا البرنامج الفرعي المستوى العملياتي الأول لتفويض المسؤولية. و على إثر ذلك يتم تنزيل أداء البرنامج على مستوى الوحدات العملياتية المنضوية ضمنها والمكلفة بتجسيد المسؤوليات المنبثقة عن البرنامج الفرعي وسيعهد لها التنفيذ المباشر للأنشطة الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة للبرنامج.

و تجدر الإشارة أن إلى أن أغلب الوزارات لم تتمم هذه المهمة باعتبار صعوبتها ودقتها. لذا تم إرجاء العمل بالتنزيل العملياتي إلى السنة القادمة و الاكتفاء بخارطة الوحدات العملياتية

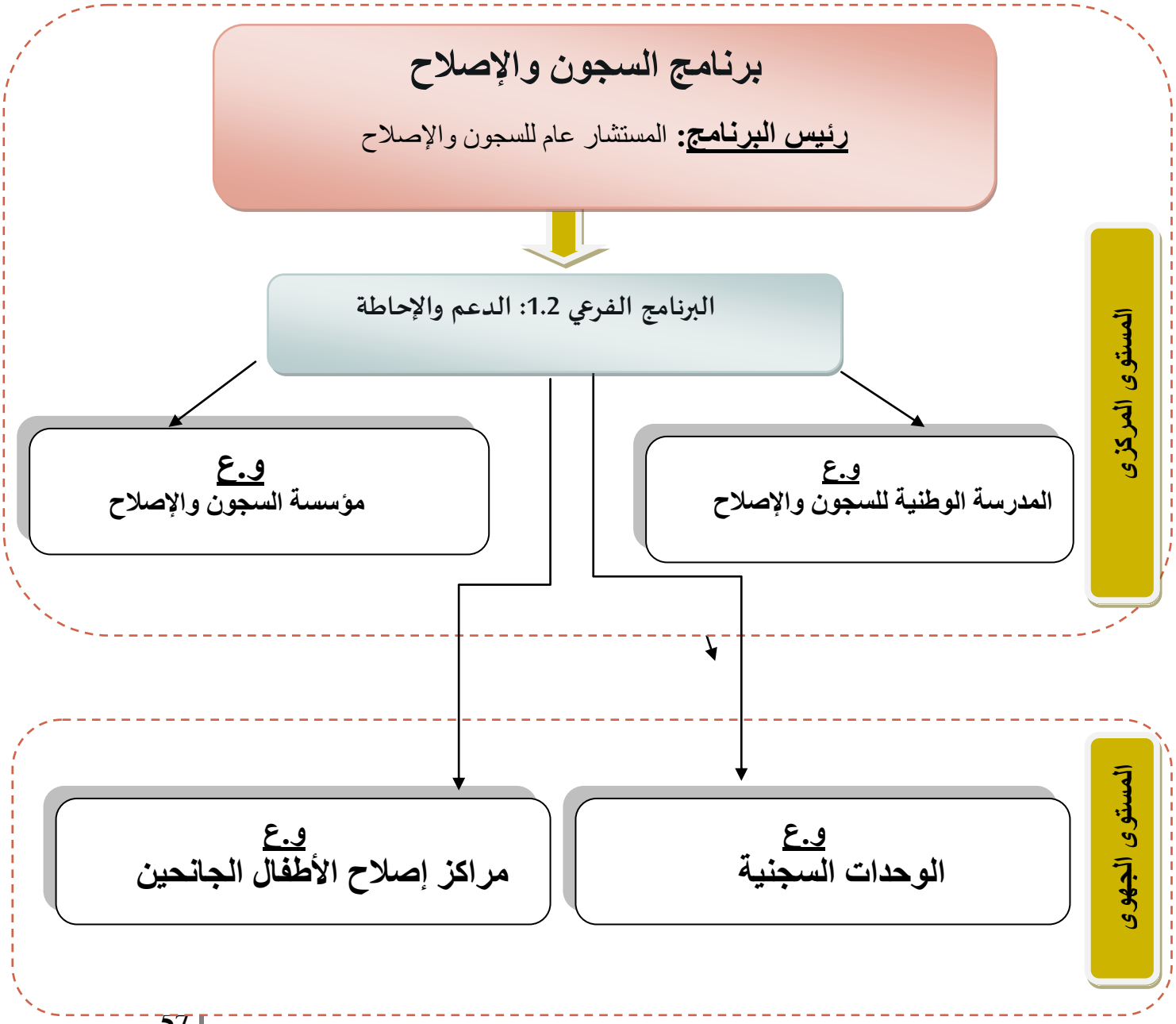

## 3.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

### 3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

جدول عدد 4: حوصلة عامة للأهداف و المؤشرات

| الأهداف | مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات 2017 | 2018 | تقديرات 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| 1-تأهيل الموودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة | 1.1.2:نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي | % | 8.6 | 10 | 14 |
| | 2.1.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي | % | 19.1 | 37 | 42 |
| | 3.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين | م$^2$ | 1.94 | 2.5 | 3.2 |
| 2- تحسين ظروف عمل الأعوان | 1.2.2: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع | عدد | | 297 | 342 |
| | 2.2.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين | % | 12.2 | 30 | 40 |
| | 3.2.2: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري. | م$^2$ | - | 4 | 5 |
| 3 - تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | 1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | % | - | 45 | 60 |
| | 1.3.2: نسبة عمليات الفرار للمودعين. | % | 0.035 | 0.001 | 0 |
| | 2.3.2: عدد الإعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع. | عدد | 5 | 30 | 20 |

- **الهدف 2-1: تأهيل الموودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة**

- **تقديم الهدف:** وزارة العدل (الإدارة العامة للسجون والإصلاح) على وعي تام بالدور الهام الذي يقع على عاتقها في مجال الإصلاح والرعاية التي يحتاجها المودعين. ومما لاشك فيه أن برامج تدريب وتأهيل وتشغيل السجناء تلعب دورا رئيسيا في إنجاح هذه السياسة الإصلاحية. فالاهتمام الذي توليه الدولة لشؤون المودعين منذ إيداعهم السجن وحتى ما بعد الإفراج عنهم، يشمل كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي والتشغيل والتدريب على

بعض الحرف والمهن التي تتناسب وقدراتهم وميولهم، تحضيرا لهم لممارسة حياة طبيعية في مجتمعهم ، ومساعدتهم على تخطي العقبات نحو حياة كريمة جديدة بعد خروجهم من السجن.

* من البرامج الإصلاحية ذات الأهمية التي توجه للمودعين برامج التأهيل والتدريب على بعض الحرف والمهن التي تتناسب مع قدرات كل منهم وميوله وذلك تمهيدا لممارسة حياته الطبيعية بين أفراد المجتمع. فقد يكون البعض منهم قد ارتكب الجرائم نتيجة لحاجة مادية، وتكون هذه الدوافع وغيرها لدى من يخرج من السجن أكثر من غيرها ولذلك تبرز أهمية برامج التأهيل والتدريب خلال فترة إيداعه السجن ليتمكن من تخطي العقبات التي قد تكون حجر عثرة في طريقه بعد خروجه من السجن .

* رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسة السجنية من تطور وما يتمتع به السجين من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية وما ينتفع به من برامج تعليمية وتكوينية فان العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية.

* تعمل الدولة التونسية على تكريس المقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أي شريحة أو أي فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.

*تم اختيار هذا الهدف قصد تدعيم وتطوير برامج تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الدورة الاقتصادية للبلاد والتقليص من العود بالإضافة لتحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان

- **مرجع الهدف**: برنامج الاستراتيجي للوزارة ( السجون والإصلاح)
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف :2-1** | **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة** | | | | | | | |
| **المؤشر: 2-1-1** | % | | 3.6 | 7.27 | 10 | 14 | 18 | 20 |
| **المؤشر: 2-1-2** | % | | 26.8 | 32 | 37 | 42 | 50 | 55 |
| **المؤشر: 2-1-3** | م$^2$ | | 1.54 | 2.1 | 2.5 | 3,2 | 3.6 | 3.9 |

- **الهدف 2-2 :- تحسين ظروف عمل الأعوان**

– **تقديم الهدف**: ما انفكت وزارة العدل (الإدارة العامة للسجون والإصلاح) تعمل على إيجاد الحلول للنهوض بالمؤسسة السجنية والإصلاحية والارتقاء بها إلى مستوى يسمح بتحسين ظروف عمل إطارات وأعوان السجون والإصلاح وذلك لجعل الوحدات السجنية والإصلاحية مؤسسات تضطلع بمهامها النبيلة ألا وهي الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي. وتولي مؤسسة السجون والإصلاح الاهتمام بالطاقات البشرية نظرا

لأهميتها الفائقة وقدراتها على المساهمة إيجابيا في تحقيق أهداف المؤسسة وهو ما يتوجب الاهتمام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مستوى أداء الإطارات والأعوان وذلك من خلال تكوينهم وتطوير مسارهم الوظيفي لإكسابهم المعارف والمهارات وتحسينها من منظور التكوين المستمر والتجديد باستمرار وهو ما من شأنه أن ينشأ مؤسسة تستمد قوتها من العنصر البشري القادر على الإبداع والابتكار.

و تم اختيار هذا الهدف قصد توفير ظروف العمل الملائمة للأعوان لأداء مهامهم على أحسن وجه.

- **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة ( السجون والإصلاح)
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2051 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| الهدف :2-2 | تحسين ظروف عمل الأعوان | | | | | | | |
| المؤشر : 2-2-1 | عدد | | 220 | 278 | 297 | 342 | 388 | 427 |
| المؤشر : 2-2-2 | % | | 10 | 19 | 30 | 40 | 50 | 55 |
| المؤشر : 2-2-3 | م2 | | 3.05 | 3.05 | 4 | 5 | 6 | 6.6 |

- **الهدف 2-3: تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية خاصة في ظل تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الوحدات بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من إستعدادات وإحتياطات أمنية.
- **مرجع الهدف** : برنامج الاستراتيجي للوزارة
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الموجود و السعي لتحسينه على مراحل حسب الإمكانات المتاحة .

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| الهدف :3-2 | تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | | | | | | | |
| المؤشر : 3-2-1 | % | | | 31.9 | 45 | 60 | 70 | 77 |
| المؤشر : 3-2-2 | % | | 0.003 | 0.002 | 0.001 | 0 | 0 | 0 |
| المؤشر : 3-2-3 | عدد | | 50 | 40 | 30 | 20 | 10 | 9 |

### 3.2- أنشطة البرنامج

| الأهداف | المؤشرات | تقديرات 2019 | الأنشطة | الإعتمادات التقديرية |
|---|---|---|---|---|
| الهدف 2-1 تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة | المؤشر2-1-1 | 14 | - تهيئة وبناء فضاءات التأهيل والتكوين | 1.5 م.د (دفع) |
| | | | - تجهيز الو رشات بالمعدات | 0.5م.د |
| | | | - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات. | 0.133م.د |
| | | | - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالمجال الفلاحي. | 10 أ.د |
| | | | - ابرام اتفاقيات تكوين مع المؤسسات المعنية | - |
| | المؤشر2-1-2 | 42 | - تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير. | 0.822م.د |
| | | | - ابرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين. | - |
| | المؤشر2-1-3 | 3.2 | - تهيئة وتوسيع السجون والمراكز. | 47.600م.د(تعهد) 14.100م.د(دفع) |
| | | | -توفير لباس خاص بالمودعين و التخلص من أدباشهم بتسليمها لعائلاتهم بإعتبار و أنها تحتل فضاءات هامة داخل الغرف | 0.1 م. د |
| الهدف 2-2 تحسين ظروف | المؤشر2-2-1 | 342 | - تدعيم العنصر البشري بالانتدابات | 6.3 م.د |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| عمل الأعوان | المؤش2-2-2 | 40 | - تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان. | 0.121 م.د |
| | | | - بناء مركز تكوين مستمر ببرج الطويل | 10 م.د (تعهد)<br>1.5م.د(دفع) |
| | المؤشر2-2-3 | 5 | تهيئة وبناء فضاءات العمل الإداري والمساكن الإدارية. | 0.300 م.د (دفع) |
| الهدف 2-3<br>تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | المؤشر2-3-1 | 60 | - تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات وتوفير التجهيزات والمعدات الأمنية الضرورية للأعوان. | 9.9 م.د (تعهد)<br>8.9 م.د (تعهد) |
| | المؤشر2-3-2 | 0 | | |
| | المؤشر2-3-3 | 20 | - تأمين الوحدات السجنية بتركيز الحواجز بالفضاءات الخارجية | 13.2. م.د (تعهد)<br>2. م . د (دفع) |

## II.ملخص ميزانية البرنامج و إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021

### 1.ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

| بيـــــــان البرنامج | إنجازات 2017 | قانون المالية 2018 (1). | تقديرات 2019 | | نسبة التطوّر (2019-2018) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | اعتمادات التعهد | اعتمادات الدفع (2). | المبلغ (1)-(2) | النسبة (%) (((2)- (1))/ (1) |
| **العنوان الأول: نفقات التصرّف** | **232659** | **253724** | **286150** | **286150** | **32426** | **12.8%** |
| التأجير العمومي | 192273 | 215234 | 244844 | 244844 | **29610** | 13.8% |
| وسائل المصالح | 39302 | 37395 | 38556 | 38556 | **1161** | 3.1% |
| التدخل العمومي | 1085 | 1095 | 2750 | 2750 | **1655** | 151.1% |
| **العنوان الثاني: نفقات التنمية** | 41540 | **40500** | **48675** | **36000** | **-4500** | **-11.1%** |
| الاستثمارات المباشرة | | | | | | |
| على الموارد العامة للميزانية | 41540 | 40500 | 48675 | 36000 | **-4500** | -11.1% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | |
| التمويل العمومي | | | | | | |
| **مجموع البرنامج** | 274199 | 294224 | 334825 | 322150 | 27926 | **9.5%** |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

**رسم بياني عدد 4: توزيع نفقات برنامج السجون و الإصلاح**

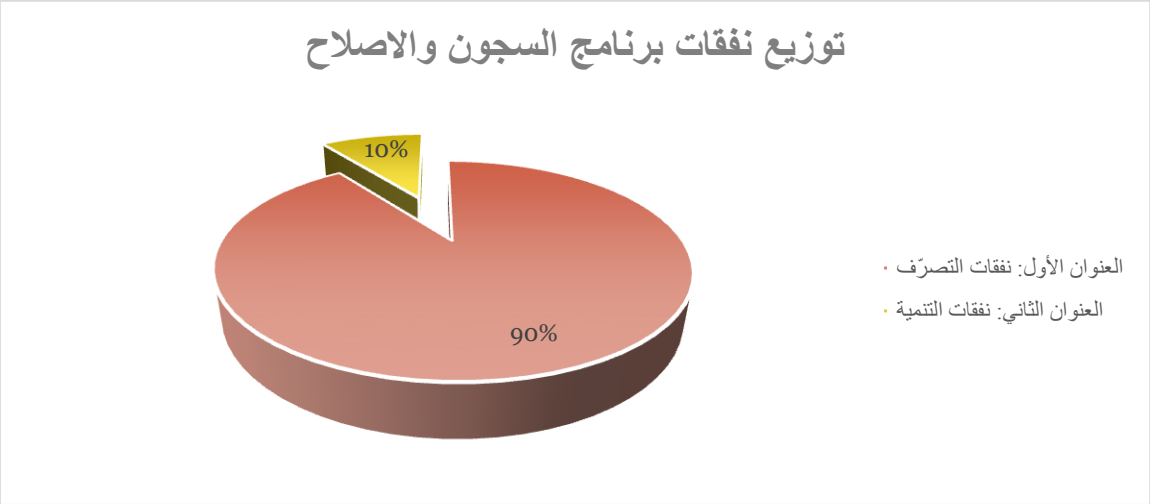


شهدت ميزانية السجون والإصلاح تطورا بنسبة % 9,5، وتمثل نفقات التصرف القسط الأكبر من ميزانية برنامج السجون والإصلاح حيث أنها تمثل 90% من جملة الاعتمادات:

- **نفقات التصرف :** يلاحظ أن التأجير العمومي يسأثر بالنصيب الأكبر من الزيادة في نفقات التصرف حيث تمثل نسبة الزيادة 13.8% تهم تحيين الزيادة في الأجر و الترقيات إلى جانب الانتدابات الجديدة المقترحة. في حين تهم بقية الزيادات أساسا المنح المخصصة لمختلف المؤسسات السجنية إلى جانب تخصيص اعتماد يهم مساهمة المشغل بعنوان التنفيل.

أما فيما يخص إعتمادات وسائل المصالح فتمثل نسبة الزيادة 3.1% وهي نسبة يصعب بها تغطية ارتفاع كلفة الأكلة و لباس الشغل والتجهيزات الخصوصية للسجون، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة.

- **نفقات التنمية :** يلاحظ أن ميزانية التنمية شهدت نقص بحولي 4,5م.د رغم أهمية المشاريع الجارية و الشروع في مشاريع جديدة كبري مثل بناء سجن بلي وسجن باجة، إلى جانب المشاريع السنوية الخاصة باقتناء المعدات الخصوصية للسجون.

## 2. إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج السجون و الإصلاح

| النفقات | إنجازات | | | قانون المالية | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| **نفقات التصرف** | | | **232659** | **253724** | **286150** | **314628** | **345946** |
| **على موارد الميزانية** | **0** | **0** | **232659** | **253724** | **286150** | **314628** | **345946** |
| التأجير العمومي | | | 192273 | 215234 | 244844 | 269328 | 296261 |
| وسائل المصالح | | | 39302 | 37395 | 38556 | 42412 | 46653 |
| التدخل العمومي | | | 1085 | 1095 | 2750 | 2888 | 3032 |
| **على الموارد الذاتية للمؤسسات** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| التأجير العمومي | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| وسائل المصالح | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| التدخل العمومي | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **نفقات التنمية** | **0** | **0** | **41540** | **40500** | **36000** | **46800** | **60840** |
| على موارد الميزانية | 0 | 0 | 41540 | 40500 | 36000 | 46800 | 60840 |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | | |
| على الموارد الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | |
| الميزانية بدون اعتبار الموارد | **0** | **0** | **274199** | **294224** | **322150** | **361428** | **406786** |
| الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

يلاحظ أنه تم اعتماد نسبة تطور إجمالية تناهز 10% على مستوى نفقات التأجير لمجابهة كلفة تعديل الترقيات والانتدابات و التدرج دون اعتبار الزيادة في الأجور التي لم يتم ضبطها بعد.

كما تم اعتماد نسبة زيادة قدرها 10 % في مصاريف التسيير لمجابهة الزيادة في الأسعار و ارتفاع نشاط الوزارة..

أما في ما يخص مصاريف التدخل فقد تم الاكتفاء بنسبة 5 % و العمل على ترشيد النفقات في هذا الباب.

و بخصوص ميزانية التنمية تم تحديد نسبة زيادة قدرها 30 %قصد خلاص جملة المشاريع الكبرى المبرمجة على المدى المتوسط 2019-2021، باعتبار الفرق الكبير بين نفقات التعهد ونفقات الدفع، في انتظار المصادقة على القانون الأساسي للميزانية واعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط خاص بالمهمة و المحدد من طرف وزارة المالية.

# الملاحق:

# مؤشرات قيس الأداء لبرنامج السجون و الإصلاح

# بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي

1. رمز المؤشر :2-1-1
2. تسمية المؤشر :**نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي**
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سنة إدارية

## I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
4. تعريف المؤشر: تكوين المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل أوالتكوين الفلاحي أو الصناعي أو الخدماتي/ معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء + تقارير تقييمية لعملية التكوين والمنتفعين بالتكوين.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. / *المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية مارس من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. <u>سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة** | نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي | % | | 3.6 | 7.27 | 10 | 14 | 18 | 20 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**
3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

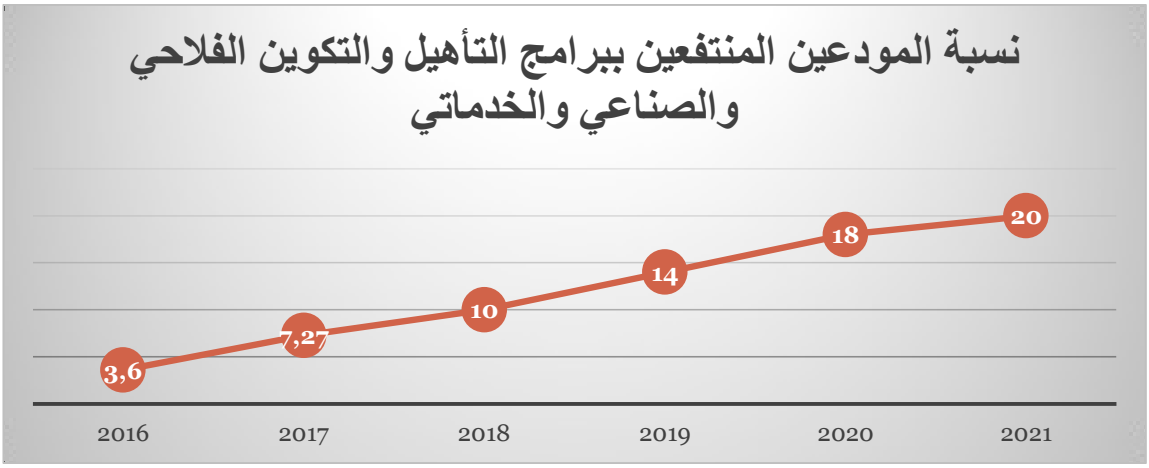


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

- **تكوين:** إبرام اتفاقيات مع مؤسسات التكوين لفائدة المساجين.
  تكوين الأعوان في المجال الفلاحي والورشات.
- **تجهيز:** تهيئة وبناء فضاءات التكوين.
  - تجهيز الو رشات بالمعدات.
  - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالورشات.
  - توفير المواد الأولية والمعدات الخفيفة للتكوين بالمجال الفلاحي.
- **انتدابات:** انتداب الإطار البشري المختص.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

# بطاقة المؤشر: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

1. رمز المؤشر :2-1-2
2. تسمية المؤشر :**نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي .**
3. تاريخ تحيين المؤشر: .....

## I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
4. تعريف المؤشر: تشغيل المساجين أفضل وسيلة لإعادة إدماجهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي / معدل عدد المحكومين المقيمين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء عدد المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية والإصلاحية. المسؤول: مدير الوحدة.
6. تاريخ توفر المؤشر: .....
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: .....
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : .....

## III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. <u>سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة | نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي | % | | 26.8 | 32 | 37 | 42 | 50 | 55 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

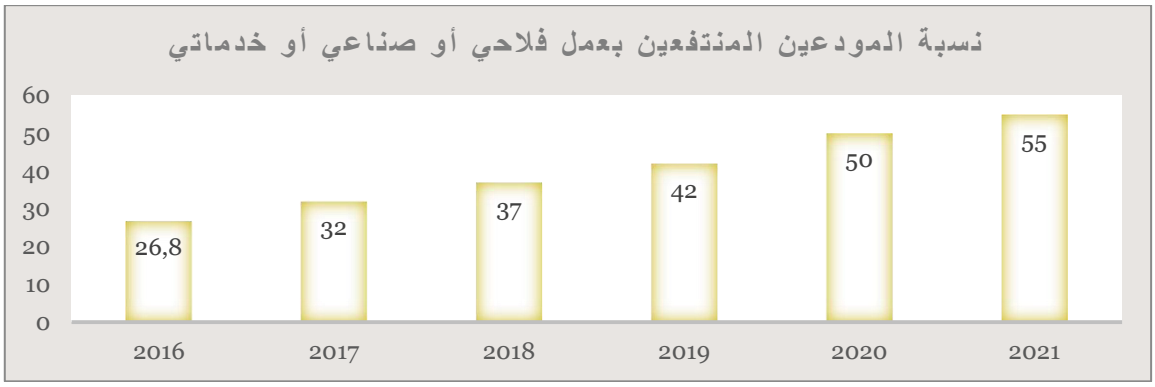


4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تحيين منظومة تشغيل المساجين ومراجعة التأجير.
- ✓ ابرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية لتشغيل المساجين.
- ✓ إحداث ورشات إنتاج بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- ✓ تجهيز ورشات الإنتاج بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- ✓ استغلال الأراضي الفلاحية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق ببناء فضاءات التكوين وبتسيير الورشات.

# بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة لكل سجين

1. رمز المؤشر :2-1-3
2. تسمية المؤشر :**المساحة المخصصة لكل سجين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى كل شهر.

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة.**
4. تعريف المؤشر: إحداث سجون جديدة وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :المساحة الجملية للفضاءات المخصصة للمساجين بالوحدات السجنية / معدل عدد المساجين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. *مؤشرات فرعية: نسبة الوحدات المركزة بها مطاعم جماعية لفائدة المساجين.
3. وحدة المؤشر : المتر مربع / سجين
4. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : .....
5. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: قيس الفضاءات المخصصة للمودعين بمختلف الوحدات.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الوحدات السجنية / * المسؤول: مدير الوحدة.
7. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
8. القيمة المستهدفة للمؤشر:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : 3,9 م2 خلال سنة 2021

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. <u>سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:</u>

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم وتحسين ظروف الإقامة | المساحة المخصصة لكل سجين | م2 | | 1.54 | 2.1 | 2.5 | 3.2 | 3.6 | 3.9 |
| | نسبة الوحدات المركزة بها مطاعم جماعية | % | | | | | | | |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر**

3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

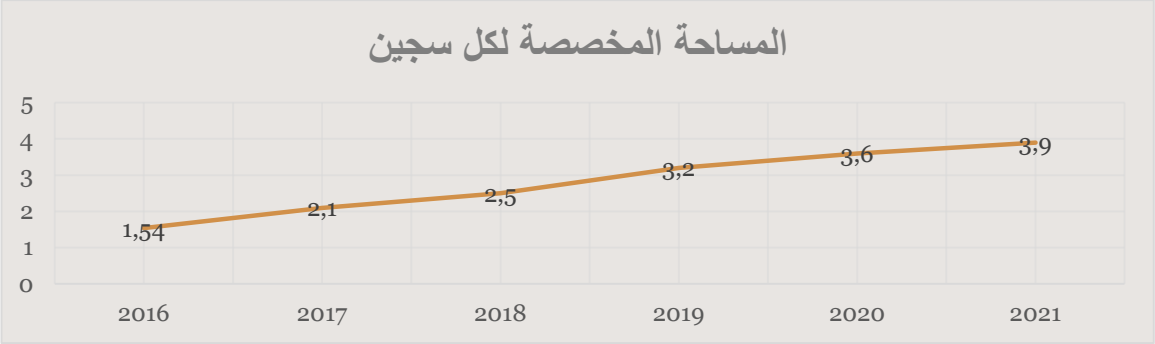


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :**

1. تهيئة وتوسيع السّجون والمراكز.
2. مواصلة المشاريع الخاصة ببناء سجون جديدة.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

# بطاقة المؤشر: عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.

1. رمز المؤشر :2-2-1
2. تسمية المؤشر:**عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهر جويلية.

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تحسين ظروف عمل الأعوان.**
4. تعريف المؤشر: تدعيم العنصر البشري يساهم في تحسين المردودية.
5. نوع المؤشر :نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات / معدل عدد المودعين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة)/1000
2. *مؤشرات فرعية: - عدد المودعين لكل أ.إجتماعي.
   - عدد المودعين لكل أ.نفساني.
   - عدد المودعين لكل طبيب.
   - عدد المودعين لكل إطار شبه طبي.
   - عدد المودعين لكل أ في التنشيط.
   - عدد المودعين لكل مكون.
3. وحدة المؤشر : عدد / رقم.
4. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية.
5. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة التصرف في شؤون الموظفين .
7. المسؤول: رئيس المصلحة .
8. تاريخ توفر المؤشر: 31جويلية.
9. القيمة المستهدفة للمؤشر: 427 عون لكل 1000 مودع نهاية سنة 2021
10. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :.....
11.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين ظروف عمل الأعوان | عدد الأعوان الميدانيين بالوحدات لكل 1000 مودع | % | | 220 | 278 | 297 | 342 | 388 | 427 |
| | عدد المودعين لكل أ.إجتماعي | | | | | 350 | 265 | 213 | 235 |
| | عدد المودعين لكل أ.نفساني | | | | | 319 | 247 | 201 | 221 |
| | عدد المودعين لكل طبيب | | | | | 345 | 300 | 262 | 288 |
| | عدد المودعين لكل إطار شبه طبي | | | | | 139 | 103 | 82 | 90 |
| | عدد المودعين لكل أ في التنشيط | | | | | 310 | 181 | 128 | 141 |
| | عدد المودعين لكل مكون | | | | | 104 | 79 | 63 | 70 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

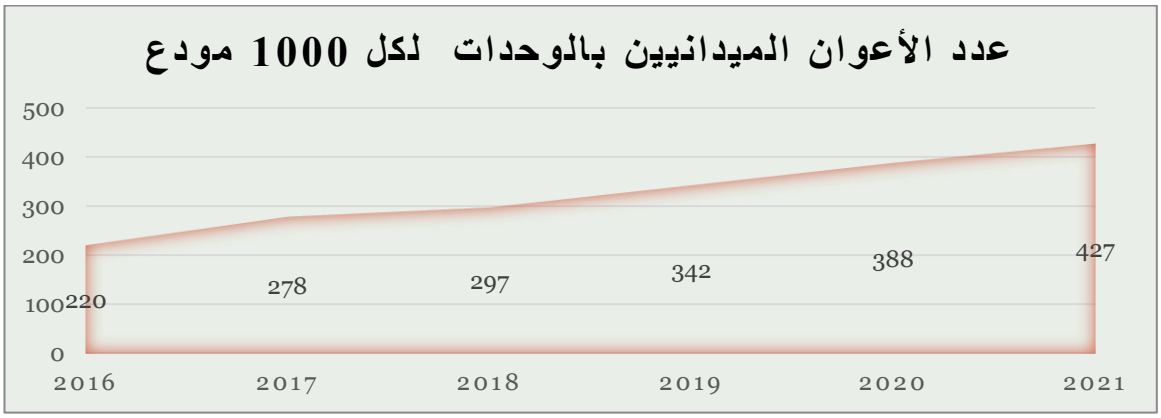


**4. <u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر</u>**

- ✓ تدعيم العنصر البشري بالانتدابات.
- ✓ إعادة توظيف الأعوان.

**5. <u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر</u>**

- ✓ نقص في الإطار العامل في مجال الاختصاصات الطبية والاجتماعية والنفسية وعدم برمجة انتدابات للغرض.

# بطاقة المؤشر: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين

1. رمز المؤشر :2-2-2
2. تسمية المؤشر :**نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: بداية كل سمة إدارية

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تحسين ظروف عمل الأعوان.**
4. تعريف المؤشر: الرفع من مهارات الأعوان وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة في إطار احترام القانون .
5. نوع المؤشر : مؤشر منتوج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد الأعوان المنتفعين بتكوين / العدد الجملي للأعوان.

*مؤشرات فرعية: - نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين تخصصي.

- نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين تنشيطي.
- نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين مشترك.

2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية + إدارة المصالح المشتركة . / * المسؤول: مدير الوحدات السجنية + مدير إدارة المصالح المشتركة.
6. تاريخ توفر المؤشر: بداية كل سنة موالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين ظروف عمل الأعوان | نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين | % | | 10 | 19 | 30 | 40 | 50 | 55 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

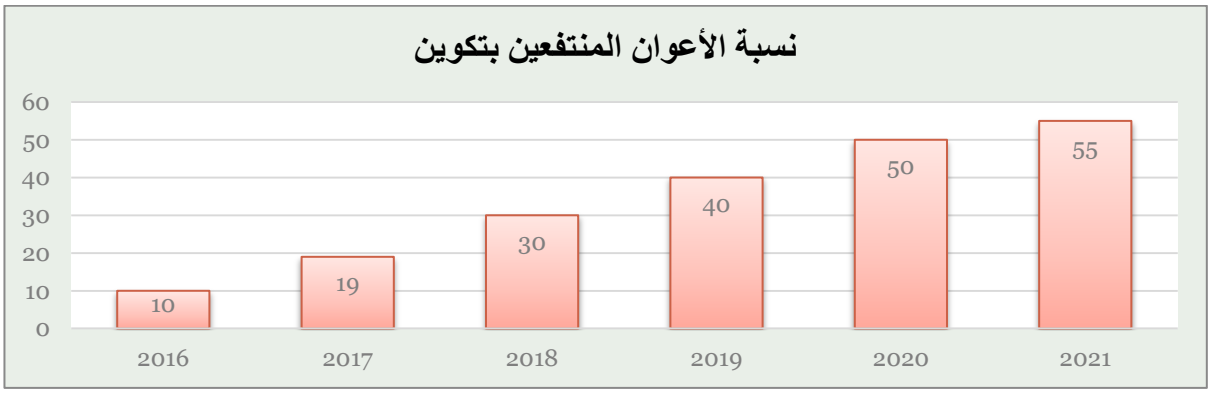


4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تنظيم تربصات تكوينية لفائدة الإطارات والأعوان.
- ✓ مراجعة الأمر عدد 1169 بتاريخ 2006/04/13 والمتعلق بضبط مراحل تكوين أعوان قوات الأمن الداخلي التابعين لوزارة العدل.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الإعتمادات المخصصة للتكوين

# بطاقة المؤشر: المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري

1. رمز المؤشر :2-2-3
2. تسمية المؤشر :**المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون إداري.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى كل شهر.

## I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تحسين ظروف عمل الأعوان**
4. تعريف المؤشر: توفير فضاءات العمل الإداري الضرورية تساهم في الرفع من أداء الأعوان والعمل في ظروف طيبة. .
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن - الإدارة العامة للسّجون والإصلاح - المدرسة الوطنية للسّجون والإصلاح.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :المساحة الجملية للفضاءات الإدارية / عدد الأعوان الإداريين.
   *المؤشر الفرعي: - نسبة الوحدات المركزة بها فضاءات اجتماعية وترفيهية وتنشيطية.
2. وحدة المؤشر : متر مربع / نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة المباني بإدارة المصالح المشتركة . / * المسؤول: رئيس المصلحة .
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6.6 م2 خلال سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين ظروف عمل الأعوان | المساحة المخصصة للفضاءات الإدارية لكل عون | م2 | | 3.05 | 3.05 | 4 | 5 | 6 | 6.6 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

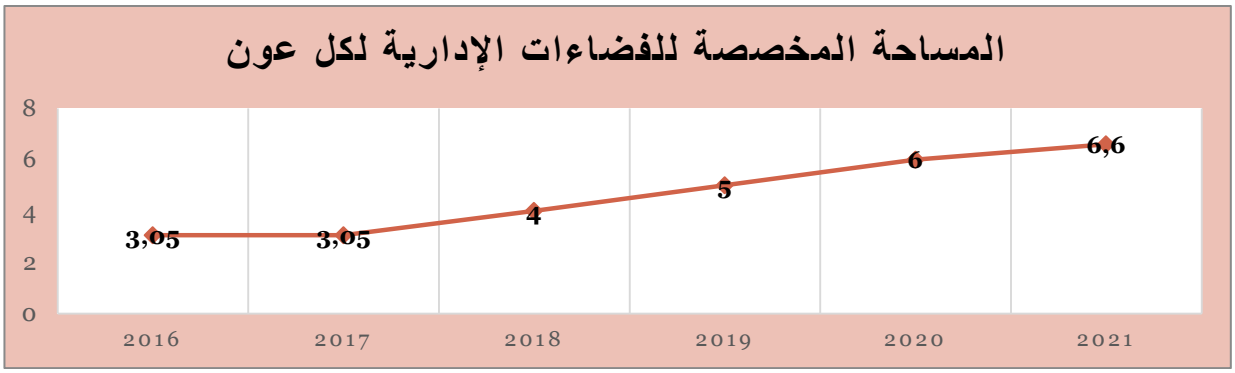


4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تهيئة وبناء فضاءات العمل الإداري بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- تهيئة وبناء فضاءات الترفيه بالوحدات السجنية والإصلاحية.
- بناء مقر الإدارة العامة للسّجون والإصلاح.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

# بطاقة المؤشر: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية

1. رمز المؤشر :2-3-1
2. تسمية المؤشر :**نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية .**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا.

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. تعريف المؤشر: السعي لتأمين الوحدات من المخاطر والتهديدات .
5. نوع المؤشر :مؤشر نتائج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :مجموع نسب تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية / عدد الوحدات السجنية والإصلاحية.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية .
6. المسؤول: مدير إدارة أمن الوحدات السجنية والإصلاحية .
7. تاريخ توفر المؤشر: آخر كل شهر وسنويا.
8. القيمة المستهدفة للمؤشر:
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | % | | | 31.9 | 45 | 60 | 70 | 77 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

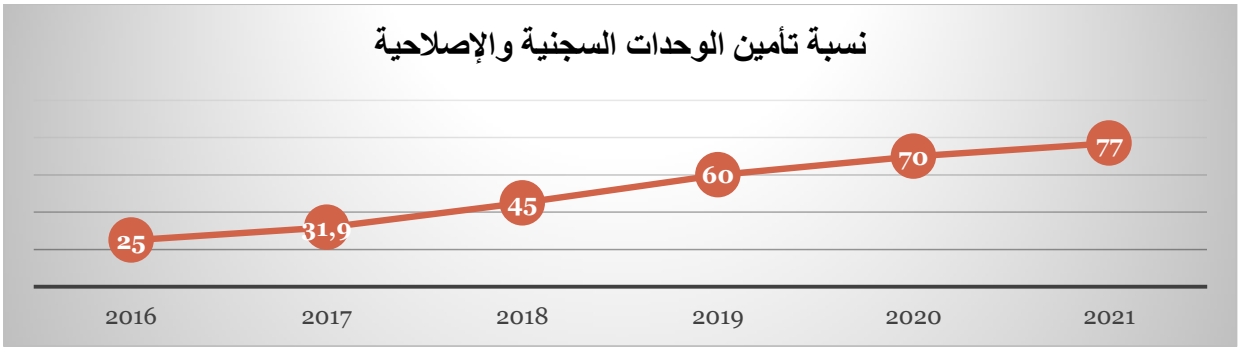


4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تركيز تجهيزات مراقبة وأجهزة مبطل الذبذبات .
- توفير التجهيزات والمعدات الأمنية الضرورية للأعوان.
- تهيئة الفضاءات الخارجية وتركيز الحواجز.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

ضعف الاعتمادات المرصودة خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات.

# بطاقة المؤشر: نسبة عمليات الفرار للمودعين

1. رمز المؤشر :2-3-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة عمليات الفرار للمودعين.**
3. تاريخ تحيين المؤشر

## I- الخصائص العامة للمؤ شر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. تعريف المؤشر: السعي للحد من ظاهرة فرار المودعين.
5. نوع المؤشر : مؤشر قياس نتائج.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد المودعين الفارين خلال السنة / معدل عدد المودعين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة.
2. وحدة المؤشر : نسبة مائوية .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية . / * المسؤول: مدير إدارة الوحدات السجنية .
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | نسة عمليات الفرار للمودعين | % | | 0.003 | 0.002 | 0.001 | 0 | 0 | 0 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تركيز أجهزة المراقبة داخل الوحدات السجنية والإصلاحية.
- تدعيم الحراسات داخل الوحدات بالإطار البشري.
- تركيز الحواجز بالممرات الداخلية للوحدات وإحكام مراقبتها.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

# بطاقة المؤشر: عدد الاعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع

1. رمز المؤشر :2-3-3
2. تسمية المؤشر :**عدد الإعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع.**
3. تاريخ تحيين المؤشر: شهريا.

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : السّجون والإصلاح.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : الدعم والإحاطة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.**
4. تعريف المؤشر: تطوير الآليات المعتمدة في التعامل مع المساجين من خلال الممارسات اليومية وتأمين الأعوان يساهم بصفة مباشرة في التقليص من الاعتداءات عليهم.
5. نوع المؤشر : مؤشر قياس نشاط.
6. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة.
7. التفرعات: كافة الوحدات السجنية والإصلاحية بكامل تراب الوطن.

## II.التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : (عدد الاعتداءات اللفظية أو البدنية الموثقة بتقارير من طرف الأعوان المتضررين / معدل عدد المودعين بالمؤسسات السجنية والإصلاحية خلال السنة) * 1000.
2. وحدة المؤشر : عدد .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات كمية وفنية.
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصاء +تقارير تقييمية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الوحدات السجنية . / * المسؤول: مدير إدارة الوحدات السجنية .
6. تاريخ توفر المؤشر: شهريا وسنويا .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أقل من 9 اعتداءات لكل 1000 عون
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية | عدد الإعتداءات على الأعوان صادرة عن كل 1000 مودع | عدد | | 50 | 40 | 30 | 20 | 10 | 9 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

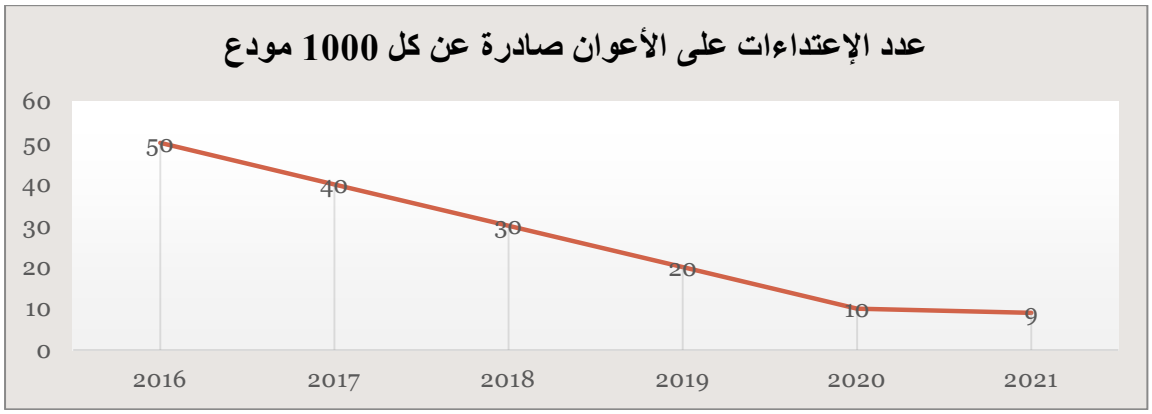


4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين الأعوان في مجال التواصل.
- تصنيف المساجين حسب درجة الخطورة.
- توفير التجهيزات الأمنية الضرورية للأعوان المباشرين للمساجين.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

# برنامج القيادة والمساندة

# برنامج القيـــــادة والمساندة

## I. تقديم البرنامج

يرأس البرنامج المدير العام للمصالح المشتركة: السيد بلقاسم السماعيلي

### 1 إستراتيجية البرنامج وخارطته:

#### 1.1 إستراتجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة في المساهمة في بلورة وتجسيم إستراتيجية برنامجي العدل والسجون والإصلاح من خلال تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين القدرة على الأداء للفترة من 2017 الى 2019 وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعا لما تشهده الميزانية من ضغوطات تم الحرص على ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار منظومة تتبع سيارات المصلحة واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون غيرها مع التّأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكّم في المخاطر وتحسين القدرة على الأداء.

وتبعا لضبط خطة التنزيل العملياتي للبرامج العمومية من طرف "وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف لميزانية الدولة" بوزارة المالية،المتمثلة في تحديد البرامج الفرعية والوحدات العملياتية على المستويين المركزي والجهوي قصد تحليل سلسلة المسؤوليات والأنشطة الفرعية التي من شأنها تحسين مردودية البرامج. وعلى هذا الأساس تم اختيار ثلاث أهداف إستراتجية موحدة بين المهمات وهي على التوالي:

- **الهدف الإستراتيجي الأول:فاعلية برنامج القيادة والمساندة**
- **الهدف الإستراتيجي الثاني:التحكم في كتلة الأجور**

- **الهدف الإستراتيجي الثالث:تحسين استهلاك ميزانية التنمية و التدخل**

وتتمثل أهم مشمولات وأنشطة هذا البرنامج في ما يلي:

- إحاطة الوزير علما بالنشاط العام للوزارة
- التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى و العمل على توفير الدعم اللازم و ذلك بتوظيف الموارد البشرية و المالية و المعدات و جعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة
- تحسين نسبة التأطير بالإدارة
- إعداد و متابعة ميزانية الوزارة
- الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة
- صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و منقولات الوزارة
- إعداد و تطبيق برنامج لإحكام التصرف في الطاقة ( الماء، الكهرباء...)
- السهر على إعداد المخطط المديري للإعلامية للوزارة
- الإشراف و المتابعة لكل المخططات و الأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية
- ضمان استعمال و التجهيزات و البرمجيات الإعلامية وصيانتها
- إعداد و وتنفيذ و متابعة الخطة الاتصالية للوزارة

وتتمثل هذه الأهداف الخصوصية لبرنامج القيادة والمساندة في:

- **الهدف الخصوصي الأول: تحسين فاعلية أهداف برامج السياسة العمومية**
- **الهدف الخصوصي الثاني: تحسين التصرف في الموارد البشرية**
- **الهدف الخصوصي الثالث: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل**
- **الهدف الخصوصي الرابع: تطوير وترشيد أساليب العمل والخدمات**

1.2خارطة البرنامج:

| البرنامج 9 | القيادة و المساندة | |
|---|---|---|
| البرامج الفرعية | ب.ف.9.1: القيادة و المساندة | |
| الهياكل المتدخلة | الإدارات المركزية | - الديوان و التفقدية العامة<br>- لإدارة العامة للمصالح المشتركة<br>- الإدارة العامة للإعلامية<br>- هيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص<br>- بقية الإدارات العامة |
| | الهياكل الجهوية | - الإدارات الجهوية |
| | المؤسسات العمومية | - مركز الدراسات القانونية والقضائية(م.ع)<br>- ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل (ف.ع) |

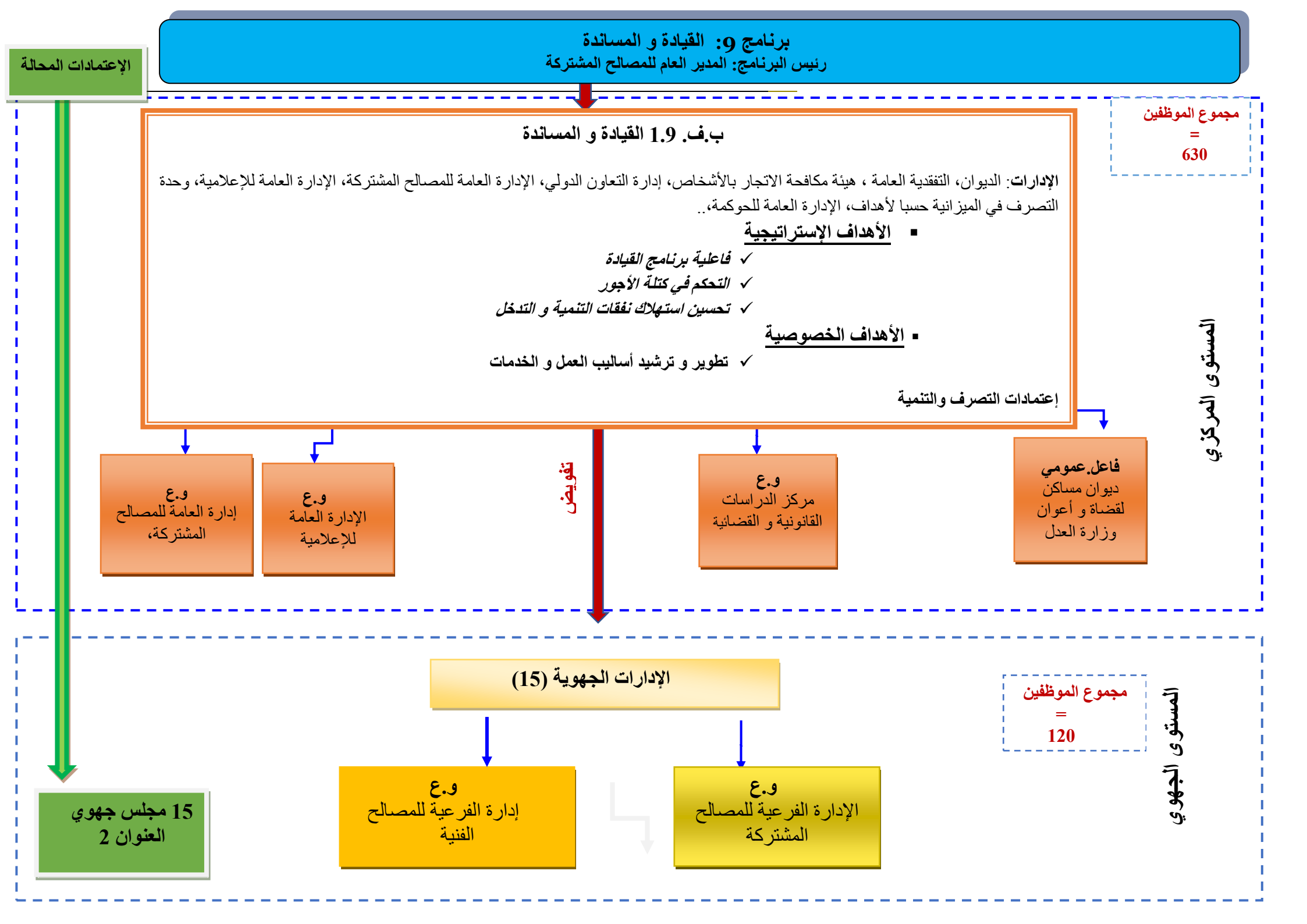
برنامج 9: القيادة و المساندة
رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة
الإعتمادات المحالة
مجموع الموظفين
=
630
ب.ف. 1.9 القيادة و المساندة
الإدارات: الديوان، التفقدية العامة ، هيئة مكافحة الاتجار بالأشخاص، إدارة التعاون الدولي، الإدارة العامة للمصالح المشتركة، الإدارة العامة للإعلامية، وحدة التصرف في الميزانية حسبا لأهداف، الإدارة العامة للحوكمة..
الأهداف الإستراتيجية
فاعلية برنامج القيادة
التحكم في كتلة الأجور
تحسين استهلاك نفقات التنمية و التدخل
الأهداف الخصوصية
تطوير و ترشيد أساليب العمل و الخدمات
إعتمادات التصرف والتنمية
المستوى المركزي
فاعل.عمومي
ديوان مساكن لقضاة و أعوان وزارة العدل
و.ع
مركز الدراسات القانونية و القضائية
و.ع
الإدارة العامة للإعلامية
و.ع
إدارة العامة للمصالح المشتركة،
تفويض
الإدارات الجهوية (15)
مجموع الموظفين
=
120
المستوى الجهوي
و.ع
الإدارة الفرعية للمصالح المشتركة
و.ع
إدارة الفرعية للمصالح الفنية
15 مجلس جهوي
العنوان 2

## 2.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء البرنامج الفرعي:

| البرنامج الفرعي | الهدف | | مؤشرات قيس أداء الهدف | الوحدة | 2018 | تقديرات 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الإستراتيجي | الخصوصي | | | | |
| القيـــــادة و المســـــاندة ب.ف.9.1 | 1.التحكم في كتلة الأجور | -1.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية | 1.1.1.9: نسبة التأطير | % | 10.95 | 11.45 |
| | | | 2.1.1.9: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل. | عدد | 1510 | 1586 |
| | 2. تحسين إستهلاك ميزانية التنمية و التدخل | – 2.1.9 تحسين إستهلاك ميزانية التنمية والتدخل | 1.2.1.9نسبة استهلاك ميزانية التنمية | % | 96 | 96.5 |
| | | | 2.2.1.9 نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء | % | 96 | 98 |
| | 3. فاعلية برنامج القيادة والمساندة | -3.1.9 تحسين فاعلية أهداف برامج السياسة العمومية | 1.3.1.9: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة | لتر | 2350 | 2300 |
| | | | 2.3.1.9:نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة | % | 28 | 30 |

- **الهدف 1.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف في إطار الهدف الإستراتيجي الموحد "التحكم في كتلة الأجور"المشترك بين جميع المهمات حيث أن تحسين التصرف في الموارد البشرية من شأنه تحسين مردودية الأعوان كما وكيفا وبالتالي يصبح له تأثير مباشر على كتلة الأجور .
- **مرجع الهدف** : التحكم في كتلة الأجور
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الجدوى و السعي لتحسين هذا الهدف على مراحل باعتماد المؤشرات التي يمكن قيس في الوقت الراهن حسب الإمكانيات المتاحة.

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف 1.1.9** | **تحسين التصرف في الموارد البشرية** | | | | | | | |
| **المؤشر:** 1.1.1.9 | % | 9.74 | 9.66 | 9.72 | 10.95 | 11.45 | 11.95 | 12.45 |
| **المؤشر:** 2.1.1.9 | عدد | 560 | 733 | 898 | 1510 | 1586 | 1665 | 1748 |

- **الهدف 2.1.9: تحسين استهلاك ميزانية التنمية و التدخل.**

- **تقديم الهدف**: تم اختيار هذا الهدف الاستراتيجي الموحد لماله من أهمية بالغة لتحسين البنية التحتية للمرفق العمومي بالإضافة لدوره في تحريك العجلة الاقتصادية للبلاد وتوفير مواطن شغل.
- **مرجع الهدف**: تحسين استهلاك ميزانية التنمية و التدخل
- **مبررات اعتماد المؤشرات**: دراسة الجدوى و السعي لتحسين هذا الهدف على مراحل باعتماد المؤشرات التي تهم نسبة استهلاك ميزانية التنمية بالإضافة إلى مؤشر يهم ميزانية التدخل والتي تهم الفاعل العمومي الوحيد للوزارة : وهو ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل، حيث تم إفراده بمؤشر حول "نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء" . باعتبار أهمية هذا المؤشر.

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف :2.1.9** | **تحسين إستهلاك ميزانية التنمية و التدخل** | | | | | | | |
| **المؤشر:** 1.2.1.9 | % | | | 98 | 96 | 96.5 | 97 | 97.5 |
| **المؤشر:** 2.2.1.9 | % | 96 | 97 | 96 | 98 | 98 | 98 | 98 |

- **الهدف 3.1.9: ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات:**
  - **تقديم الهدف:** تم اختيار هذا الهدف قصد تحسين أداء الإدارة و جودة خدماتها ولا يكون ذلك إلا بتطوير أساليب العمل وباستعمال التقنيات الحديثة ذات المردودية العالية.
  - **مرجع الهدف** : البرنامج الاستراتيجي للوزارة والدولة باعتبار أهميته في ترشيد النفقات والحوكمة الرشيدة ولا يكون ذلك إلا عبر تطوير وتبسيط أساليب الخدمات.
  - **مبررات اعتماد المؤشرات:** تم اختيار المؤشرات التالية لتحين الهدف المنشود حسب الاعتمادات والوسائل المتاحة على أن يتم تغييرها كلما أتيح لنا ذلك. حيث تم مبدئيا اختيار المؤشرين التاليين:
    - ✓ المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة : قصد ترشيد النفقات في هذا الباب
    - ✓ نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة: قصد تحسين الخدمات الإدارية.

| مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| **الهدف 3.1.9** | **ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات** | | | | | | | |
| **المؤشر:** 1.3.1.9 | لتر | | 2445 | 2400 | 2350 | 2300 | 2290 | 2290 |
| **المؤشر:** 2.3.1.9 | % | | | 27.4 | 28 | 30 | 35 | 40 |

## 2.2- أنشطة البرنامج الفرعي

| البرنامج الفرعي | الهدف الخصوصي | مؤشرات قيس أداء الهدف | تقديرات 2019 | الأنشطة | الإعتمادات التقديرية |
|---|---|---|---|---|---|
| ب.ف.9.1 القيـــــادة و المســـــاندة | 1.1.9- تحسين التصرف في الموارد البشرية | 1.2.1.9: نسبة التأطير | 11.45 | -ترقية الأعوان بالمناظرات الداخلية أو التكوين الترقية عن طريف التكوين بالمعهد الأعلى للقضاء -ترسيم الأعوان في الصنفين الفرعيين أ2و أ1 | 350 أ.د |
| | | 2.2.1.9: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل. | 1586 | -تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين -تعميم برامج التكوين ليشمل جميع المجالات | 130 أ.د |
| | 2.1.9 – تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل | 1.3.1.9 نسبة استهلاك ميزانية التنمية | 96.5 | - البرمجة الجيدة للمشاريع -إعداد الدراسات الأولية للمشاريع -السهر على تنفيذ المشاريع في آجالها -التنسيق مع جميع المتدخلين | جملة ميزانية التنمية : 70 م. د |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2.3.1.9<br>نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء | 98 | - شراء مساكن مبنية وإعدادها للكراء أو البيع<br>- بناء المساكن للكراء أوالبيع<br>(ف ع) | 450 أ.د |
| | **-3.1.9**<br>**ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات** | 1.4.1.9<br>المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة | 2300 | تجديد أسطول وسائل النقل<br>-الصيانة الدورية للسيارات<br>-متابعة بطاقات الاستهلاك لكل سيارة مصلحة<br>-تركيز وسائل مراقبة | 800 أ.د |
| | | 2.4.1.9<br>نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة | 30 | انجاز عقد مع المركز الوطني للإعلامية<br>-وضع برنامج عمل لعملية التعميم (التكوين، تركيز المنظومات، المساندة) | 250أ.د |

## II.ملخص ميزانية البرنامج و إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021

### 1.ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

| بيـــــــان البرنامج | إنجازات 2017 | قانون المالية 2018 .(1) | تقديرات 2019 | | نسبة التطوّر (2019-2018) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | اعتمادات التعهد | اعتمادات الدفع (2). | المبلغ (1)-(2) | النسبة (%) /((1) -(2)) (1) |
| **العنوان الأول: نفقات التصرّف** | **26438** | **33099** | **35256** | **35256** | **2157** | **6.5%** |
| التأجير العمومي | 13483 | 19179 | 21061 | 21061 | 1882 | 9.8% |
| وسائل المصالح | 10133 | 11033 | 11313 | 11313 | 280 | 2.5% |
| التدخل العمومي | 2822 | 2887 | 2882 | 2882 | -5 | -0.2% |
| **العنوان الثاني: نفقات التنمية** | 2444 | **5100** | **5425** | **5303** | **203** | **4.0%** |
| الاستثمارات المباشرة | | | | | | |
| على الموارد العامة للميزانية | 2194 | 4750 | 4975 | 4853 | 103 | 2.2% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | |
| التمويل العمومي | | | | | | |
| على الموارد العامة للميزانية | 250 | 350 | 450 | 450 | 100 | 28.6% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | |
| **صناديق الخزينة** | | | | | | |
| **مجموع البرنامج** | **28882** | **38199** | **40681** | **40559** | **2360** | **6.2%** |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

**رسم بياني عدد 5: توزيع نفقات برنامج القيادة و المساندة**

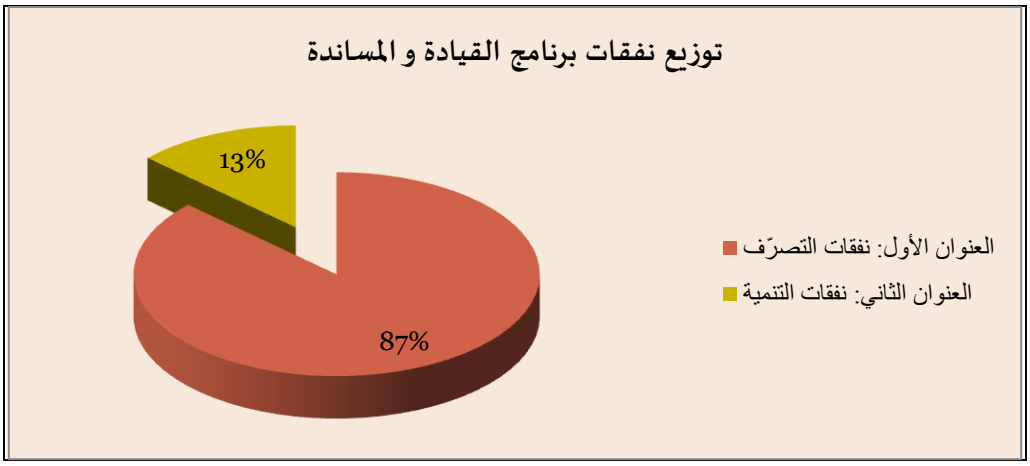


تمثل نفقات التصرف القسط الأكبر من ميزانية برنامج القيادة و المساندة حيث أنها تمثل 87 % من جملة الاعتماد:

- **نفقات التصرف** : يلاحظ أن نفقات *وسائل المصالح* لم تتجاوز نسبة تطورها 2.5% رغم الزيادة الهامة في سعر أغلب المواد مثل المحروقات والورق والكهرباء والغاز... بحيث يصعب تأمين نفقات السنة القادمة باعتبار الزيادة الملحوظة في أغلب النفقات الناتجة عن تدني سعر العملة إلى جانب ارتفاع حاجيات الوزارة تبعا لفتح العديد من المحاكم الجديدة. وستسعى مصالحنا إلى العمل على ترشيد النفقات حسب ما هو ممكن. في حين نلاحظ زيادة هامة في *التأجير العمومي* تقدر بحوالي 9.8% تهم تعديل كلفة الانتدابات و الترقيات والزيادة في الأجور. أما بخصوص *نفقات التدخل* فقد سعت مصالحنا لترشيد هذه النفقات وتحسين جودة الخدمات حيث تم المحافظة على نفس الاعتماد رغم تطور نشاط الوزارة.
- **نفقات التنمية** : يلاحظ أن ميزانية التنمية سجلت زيادة تقدر بحولي 4 % وذلك قصد توفير وسائل العمل ومساندة بقية البرامج وخاصة المشاريع الجارية.

## 2. إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة و المساندة

| النفقات | إنجازات | | | قانون المالية | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| **نفقات التصرف** | | | **26438** | **33099** | **35256** | **38637** | **42350** |
| **على موارد الميزانية** | **0** | **0** | **26438** | **33099** | **35256** | **38637** | **42350** |
| التأجير العمومي | | | 13483 | 19179 | 21061 | 23167 | 25484 |
| وسائل المصالح | | | 10133 | 11033 | 11313 | 12444 | 13689 |
| التدخل العمومي | | | 2822 | 2887 | 2882 | 3026 | 3177 |
| **على الموارد الذاتية للمؤسسات** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| التأجير العمومي | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| وسائل المصالح | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| التدخل العمومي | | | | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **نفقات التنمية** | **0** | **0** | **2444** | **5100** | **5303** | **6894** | **8962** |
| على موارد الميزانية | 0 | 0 | 2444 | 5100 | 5303 | 6894 | 8962 |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | | | | | | | |
| على الموارد الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |
| **المجموع** | | | | | | | |
| الميزانية بدون اعتبار الموارد | **0** | **0** | **28882** | **38199** | **40559** | **45531** | **51312** |
| الذاتية للمؤسسات | | | | | | | |

يلاحظ أنه تم اعتماد نسبة تطور إجمالية تناهز 10% على مستوى نفقات التأجير لمجابهة كلفة تعديل الترقيات والانتدابات و التدرج دون اعتبار الزيادة في الأجور التي لم يتم ضبطها بعد. كما تم اعتماد نسبة زيادة قدرها 10 % في مصاريف التسيير لمجابهة الزيادة في أسعار و ارتفاع نشاط الوزارة..

أما في مصاريف التدخل فقد تم الاكتفاء بنسبة 5 % و العمل على ترشيد النفقات في هذا الباب.

و بخصوص ميزانية التنمية تم تحديد نسبة زيادة قدرها 30 %قصد خلاص جملة المشاريع الكبرى المبرمجة على المدى المتوسط 2019-2021، باعتبار الفرق الكبير نين نفقات التعهد ونفقات الدفع، في انتظار المصادقة على القانون الأساسي للميزانية واعتماد إطار النفقات على المدى المتوسط المحدد من طرف وزارة المالية.

# الملاحق

# بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج

# القيادة والمساندة

# بطاقة المؤشر: نسبة التأطير

1. رمز المؤشر: 9-1-1-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة التأطير**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى أفريل لسنة إعداد ميزانية السنة اللاحقة

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الإستراتيجي الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في كتلة الأجور
4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
5. تعريف المؤشر: يهدف إلى قيس تطور عدد الأعوان من الإطارات من الصنف الفرعي أ1وأ 2 / مجمل أصناف المؤجرين (دون اعتبار القضاة)
6. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
7. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
8. التفرعات: مركزي وجهوي

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإطارات من الصنف الفرعي أ1وأ2 وأ3/عدد المؤجرين
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإطارات المؤطرين المرسمين
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: بصفة حينية باعتماد منظومة إنصاف
7. القيمة المستهدفة للمؤشر:.الزيادة ب5 % طيلة المخطط
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الشؤون الإدارية

## III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين التصرف في الموارد البشرية | نسبة التأطير | % | 9.74 | 9.66 | 9.72 | 10.95 | 11.45 | 11.95 | 12.45 |

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

يتوقع تحسين نسبة التأطير ب 5 %سنويا وبنقطة ونصف بالمائة إلى موفي البرنامج وهذه السنة تعد هامة رغم أن عدد أللإطارات المترسمين لا يتجاوز 789 إطارا من جملة 7204 عونا، ويتوقع تحسين هذا المؤشر من خلال فتح منتظر لمرحلة التكوين المستمر المفضي إلى الترقية لرتبة من صنف الإطارات بالإضافة إلى ذلك فإن تسوية وضعية أعوان الآلية 16 و ترسيم الأعوان الوقتيين في خطط من الصنفين أ2 و أ1 من شأنه تحسين التأطير أو على الأقل الإبقاء على النمو السنوي المنشود بنسبة 5 % .

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

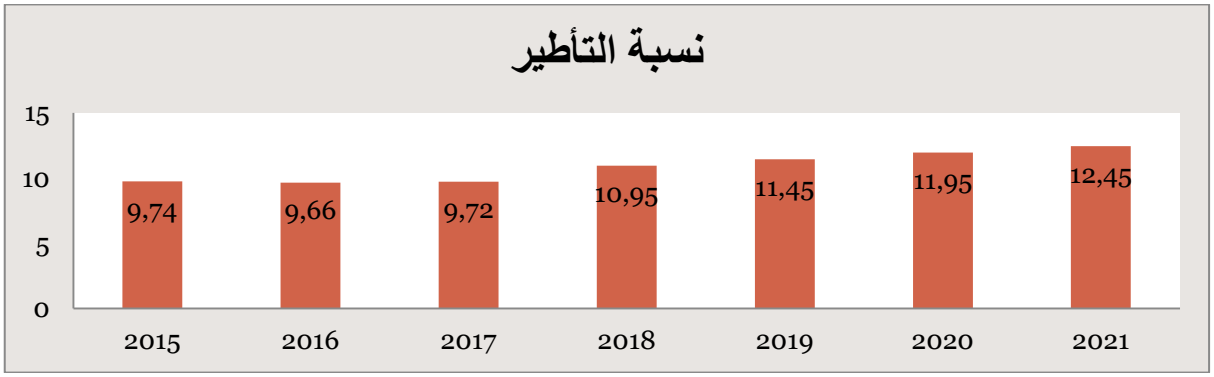


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة**

- الانتدابات تبعا للتكوين المتخصص.
- الترقية عن طريق التكوين المستمر.
- الترسيم في رتب من الأصناف الفرعية: أ2 و أ1.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**

ورد بمنشور رئيس الحكومة عدد14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 و المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 توصيات بعدم اقتراح انتدابات جديدة بالنسبة لسنة 2019 باستثناء خرجي مدارس التكوين وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار عند تحديد القيمة المنشود للمؤشر و التي يتوقع أن تتحسن بنسبة تراكمية في حدود 12.45 % موفي سنة 2021 و في حدود الإعتمادات المتوقع رصدها في خصوص الإحداثات الجديدة من انتدابات و ترقيات إلى الرتب من الصنفين أ1 و أ2.

# بطاقة المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل

1. رمز المؤشر: 9-1-1-2
2. تسمية المؤشر: **عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى فيفري لسنة إعداد ميزانية السنة اللاحقة .

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الإستراتيجي الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في كتلة الأجور
4. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
5. تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر للترفيع في عدد المنتفعين بدورات تكوينية في إطار مخطط التكوين
6. نوع المؤشر: مؤشر قيس نشاط
7. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
8. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهوية والمصالح الخارجية تحت الإشراف إدارة الشؤون الإدارية

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مخطط التكوين السنوي المصادق عليه
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: الإحصاء
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: كل 6 أشهر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر 1748 نهاية سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الشؤون الإدارية

## III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| تحسين التصرف الموارد البشرية | عدد الأعوان المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل | عدد | 560 | 733 | 898 | 1510 | 1586 | 1665 | 1748 |

2. **النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

بلغ عدد المنتفعين بدورة تكوينية خلال سنة 2017 حولي 898 عونا. ويبقى عدد المنتفعين دون المأمول وذلك للاعتبارات التالية:

- محدودية الاعتمادات المرصودة
- البعد الجغرافي للمنتفعين بالتكوين وصعوبة تجميعهم
- تعدد وتفرع مجالات التكوين

3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

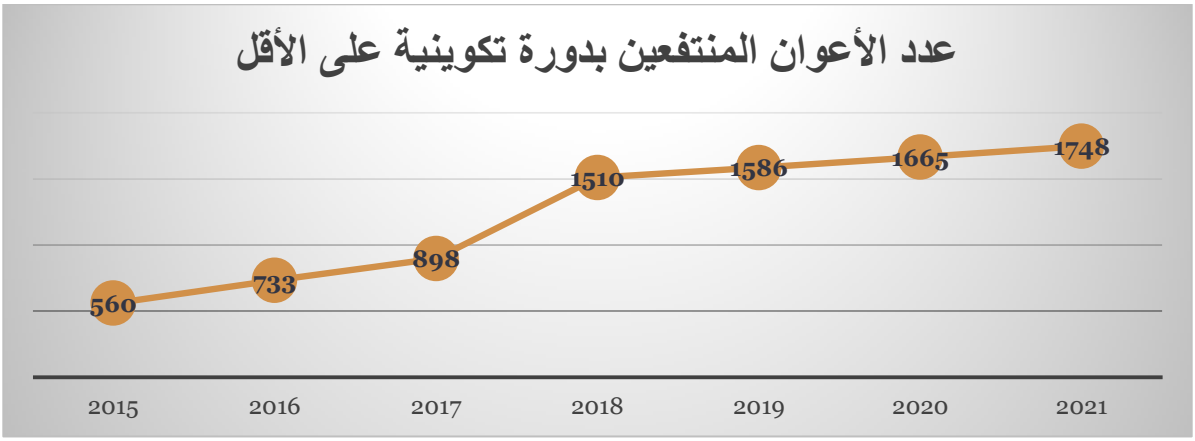


4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :**

- تكوين لجنة قيادة تقوم بعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر
- إعداد صفحة خاصة بالتكوين بموقع الوزارة.

5. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :**

- محدودية الموارد المالية .
- صعوبة تجميع الإطار وتوفير وسائل النقل ومكان الإقامة.

# بطاقة المؤشر: نسبة استهلاك ميزانية التنمية

1. رمز المؤشر: 9-1-2-1
2. تسمية المؤشر: **نسبة استهلاك ميزانية التنمية**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى شهر مارس للسنة الموالية

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل**
4. تعريف المؤشر: التعرف على مدى الإنجاز الفعلي للمشاريع
5. نوع المؤشر: نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة والمصالح الخارجية تحت الإشراف

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: المشاريع التي تم خلاصها/ البرنامج السنوي للمشاريع الجديدة المرسّمة في الدفع
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برنامج استعمال الإعتمادات المرصودة بالميزانية في بداية كل سنة
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: منظومة أدب،المرصد الوطني للصفقات، الأرشيف المادي للمشاريع
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى كل ثلاثة أشهر من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: احترام البرمجة المسبقة لتنفيذ المشاريع بنسبة لا تقل عن 75 % موفى أكتوبر من كل سنة مالية معنية .
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية –إدارة البناءات- الإدارات الجهوية –المصالح الخارجية تحت الإشراف كل فيما يخصه بالتنسيق مع إدارة الشؤون المالية .

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| حسين إستهلاك ميزانيةالتنمية والتدخل | نسبة استهلاك ميزانية التنمية) | % | | | 98 | 96 | 96.5 | 97 | 98 |

2. <u>رسم بياني لتطور المؤشر :</u>

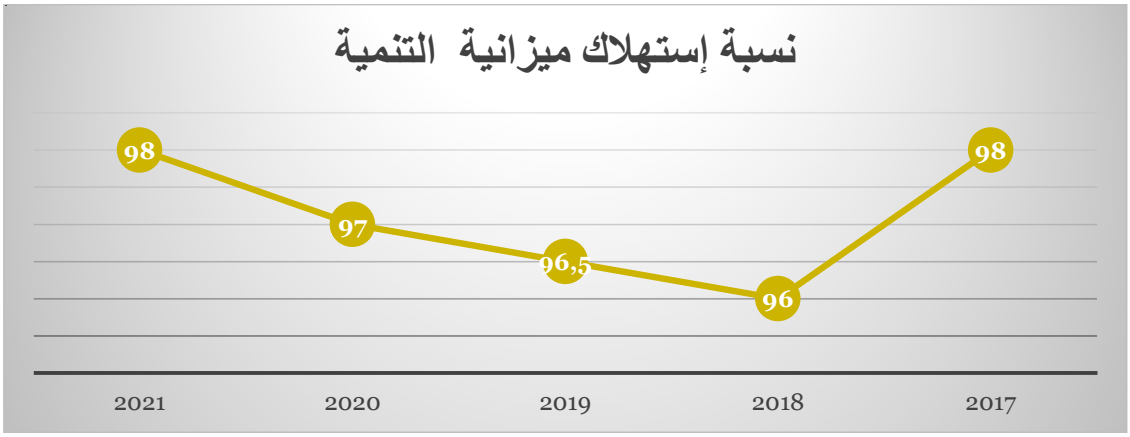


3. <u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :</u>

سجل الاستهلاك ميزانية سنة 2017 نسبة طيبة بعد تضافر الجهود للإتمام بعض المشاريع العالقة.

وينتظر أن تتراجع هذه النسبة خلال هذه السنة باعتبار نوعية المشاريع الكبرى التي هي في طور الدراسة أو البناء مثل مشروع بناء قصر العدالة بتونس أو مشروع بناء سجن باجة و سجن بلي من ولاية نابل.

4. <u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :</u>

تسجيل بطء في إنجاز المشاريع المحالة على المجالس البلدية ببعض الولايات.

# بطاقة المؤشر: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء

1. رمز المؤشر: 9-1-2-2
2. تسمية المؤشر: **نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء**
3. تاريخ تحيين المؤشر: 31 أوت 2018

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:القيادة والمساندة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **حسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل**
4. تعريف المؤشر: نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء
5. نوع المؤشر:مؤشر قياس نشاط
6. طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية
7. التفرعات:

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: **مداخيل الأكرية المحققة**

**المداخيل الموافقة للاستغلال الكامل للرصيد المعد للكراء**

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية %.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - مداخيل الأكرية المحققة
   - مداخيل الأكرية المتوقعة
4. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: معطيات محاسبية ومالية وفنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: متابعة الاكرية والسجلات المحاسبية,
6. تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثة أشهر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 98%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المسؤول المكلف بإدارة الشؤون الإدارية والمالية بديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل.

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| تدعيم الرصيد العقاري المعد للأكرية | نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء | % | 96 | 97 | 96 | 98 | 98 | 98 | 98 |

2. الرسم البياني:

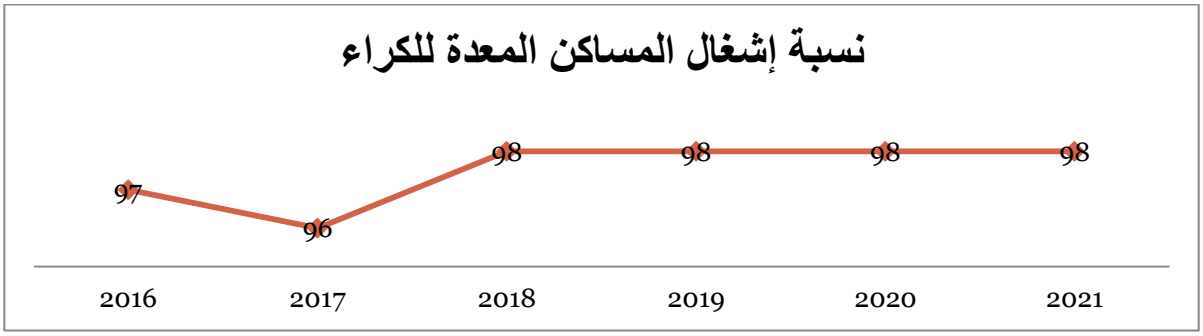


3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-صيانة الرصيد العقاري: إعداد وإنجاز السنوي للصيانة والتعهد للرصيد العقاري المعد للكراء.

4. أهم الملاحظات:

-تجدر الإفادة أنه تم تغيير طريقة احتساب المؤشر باعتماد مداخيل الأكرية المحققة على المداخيل الموافقة للاستغلال الكامل للرصيد العقاري المعد للكراء عوضا عن عدد الأشهر الفعلي للاستغلال على عدد الأشهر الاستغلال الممكنة سنويا، وبالتالي يمكن تسجيل فارق غير مستقر بين الطريقتين المذكورتين باعتبار أن الديوان يتولى تحيين الكراء عند كل شغور وإعادة كراء المحل السكني وقد ينجر عن ذلك نسب للمؤشر المقترح غير واضحة من حيث مدلولاتها.

# بطاقة المؤشر: المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة

1. رمز المؤشر: 9-1-3-1
2. تسمية المؤشر: **المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة**
3. تاريخ تحيين المؤشر: موفى كل ثلاثة أشهر من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: **القيادة والمساندة**
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: **ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات**

4. تعريف المؤشر: معدل الاستهلاك السنوي للوقود من قبل سيارات المصلحة
5. نوع المؤشر: مؤشر قيس نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر "جودة
7. التفرعات: الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة والمصالح الخارجية تحت الإشراف

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: **المبلغ السنوي المستهلك /(عدد السيارات تحت الخدمة *سعر اللتر من الوقود)**
2. وحدة المؤشر: (لتر)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: كمية الوقود المستهلك
4. عدد السيارات
5. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية: احتساب المعدل السنوي المستهلك من الوقود لسيارات المصلحة التي تحت الاستعمال لمختلف الإدارات والهياكل.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب، إدارة التجهيز و الإدارات الجهوية
7. تاريخ توفر المؤشر: موفى الشهر الثالث من كل سنة جارية مع احتساب المعدل السنوي موفى السنة
8. القيمة المستهدفة للمؤشر: التأكد من ترشيد استهلاك الوقود الخاص بسيارات المصلحة .

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة التجهيز و الإدارات الجهوية بالتنسيق مع إدارة الشؤون المالية .

## III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الأهداف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات | المعدل السنوي لاستهلاك الوقود لسيارة المصلحة | لتر | | 2445 | 2400 | 2350 | 2300 | 2290 | 2290 |

2. <u>رسم بياني لتطور المؤشر :</u>

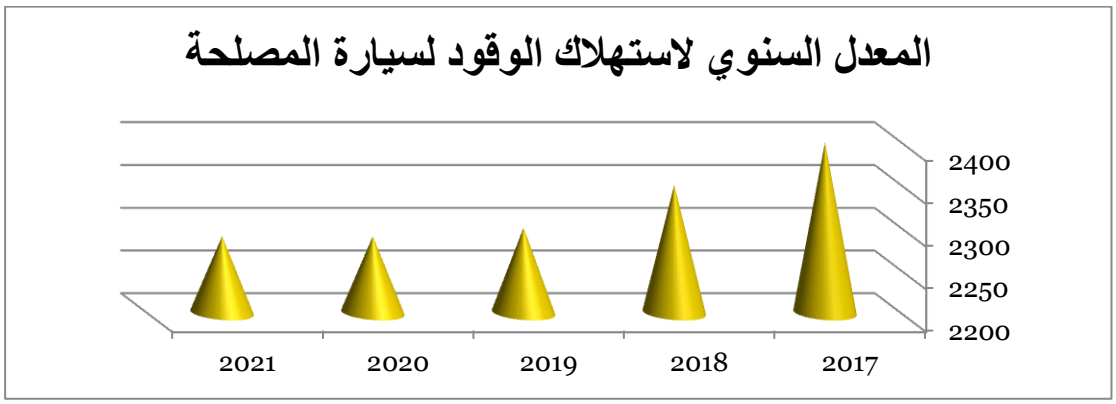


3. <u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :</u>

- تكوين كافة المديرين المشرفين مباشرة على مشاريع والمديرين الجهويين والمتصرفين الإداريين والماليين بالمصالح الخارجية على :
- الصيانة الدورية للسيارات .
- تركيز أجهزة مراقبة لترشيد استعمال سيارة المصلحة
- متابعة جداول استهلاك الوقود الخاصة بكافة السيارات الإدارية وتركيز منظومة GPS .

4. <u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :</u>

- تقادم سيارات المصلحة
- محدودية الاعتمادات المخصصة للصيانة

# بطاقة المؤشر: نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة

1. رمز المؤشر :9-1-3-2
2. تسمية المؤشر:**نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة**
3. تاريخ تحيين المؤشر :جوان2018

## I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
3. الهدف الخصوصي الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات
4. تعريف المؤشر: تمكين من استغلال المنظومات و التراسل الإلكتروني للمعطيات و ربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض.
5. نوع المؤشر :مؤشر قيس منتوج
6. طبيعة المؤشر :مؤشر جودة
7. التفرعات:الإدارة المركزية (مقر الوزارة،الإدارة العامة للمصالح المشتركة،الإدارة العامة للإعلامية) والإدارات الجهوية (15)

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :جمع عدد التطبيقات ا لمستغلة بكل الهياكل المستفيدة / جمع التطبيقات المزمع استغلالها بكل الهياكل المعنية(54).
2. وحدة المؤشر :نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :3 تطبيقات للتعميم: مكتب الضبط، التصرف فيالمخزون، التصرف في المنقولات
4. عدد الهياكل المستفيدة: 15 هي الإدارة العامة للمصالح المشتركة(3)،الإدارة العامة للإعلامية (3) والإدارات الجهوية (15*3)، الإدارة المركزية (2)، مستودع الزهراء (2)
5. طريقة تجميع البيانات و المعطيات الأساسية:تقارير المتابعة المنجزة من قبل المركز الوطني للإعلامية، الإدارة العامة للإعلامية، الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات الجهوية.
6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الوطني للإعلامية
7. تاريخ توفر المؤشر: 1 مارس من كل سنة
8. القيمة المستهدفة للمؤشر: تطوير أساليب العمل باعتماد التطبيقات الإعلامية والتقليص من التعاملات الورقية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :الإدارة العامة للإعلامية

## III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

| الهدف | مؤشر قيس أداء الهدف | الوحدة | إنجازات | | | توقعات 2018 | تقديرات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2015 | 2016 | 2017 | | 2019 | 2020 | 2021 |
| ترشيد وتطوير أساليب العمل والخدمات | نسبة تعميم التطبيقات الإعلامية المشتركة | % | | | 27.4 | 28 | 30 | 35 | 40 |

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

لم يتم تحقيق تقدم في هذا المؤشر نظرا لعدة أسباب أهمها:

- صعوبة عمليات الجرد بمختلف المواقع (تخصيص موارد مالية وبشرية ولوجستية للغرض)
- قدم المنظومات وافتقارها لبعض الخصائص
- منظومات تعود بالنظر بصفة كلية للمركز الوطني للإعلامية والتي لم تستجب لجملة المكاتيب المرسلة اليها في هذا الغرض
- افتتاح إدارات جديدة دون التقدم في الانجاز

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

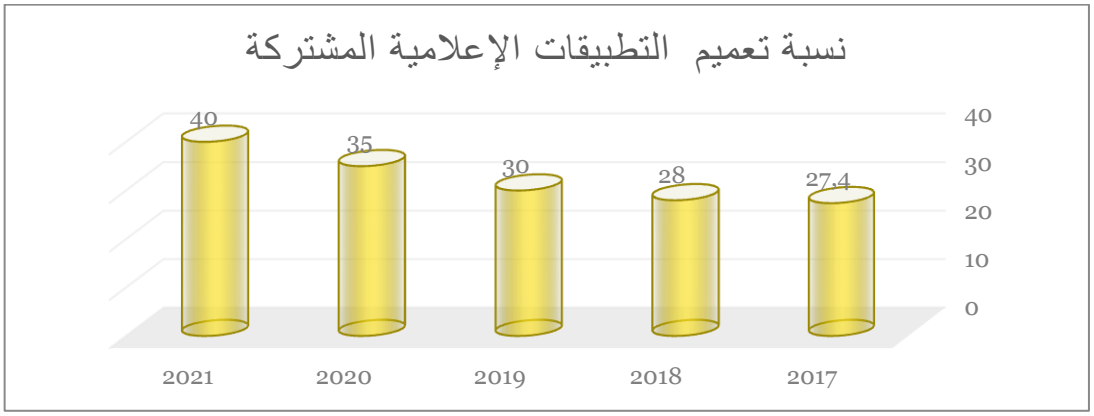


4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة :

- ✓ عقد اتفاقية مع المركز الوطني للإعلامية
- ✓ توفير التجهيزات للأعوان المعنيين وتركيز المنظومات.
- ✓ جرد المنقولات والمخزون (تطبيقات التصرف في المخزون والتصرف في المنقولات)
- ✓ القيام بدورات تكوينية في استغلال المنظومات وتحسيس الأعوان بأهمية المنظومات ودورها في تطوير أساليب العمل.

## مساهمة الفاعل العمومي في إطار أداء برنامج القيادة و المساندة

| الوزارة | الفاعل العمومي | الشكل القانوني | أهم أنشطة الفاعل العمومي | مساهمة الفاعل العمومي في إطار أداء البرنامج | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | البرنامج | نشاط البرنامج | أهداف البرنامج | |
| العدل | ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل | مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية | -تأمين تكوين الأعوان المعنيين في صيانة البنايات لمزيد ترشيد الصيانة | | | | |
| | | | - بناء المساكن للكراء أوالبيع | القيادة والمساندة | دعم الرصيد العقاري المعد لكراء المساكن للموظفين | هدف 3: تحسين استهلاك ميزانية التنمية والتدخل | |
| | | | -شراء وتهيئة وبيع الأراضي لبناء مساكن | | | | |
| | | | - شراء مساكن مبنية وإعدادها للكراء أو البيع | | | المؤشر 2.3.1.9 نسبة إشغال المساكن المعدة للكراء | X |